النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

• العدد: 398

من 23 فبراير إلى1 مارس 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عاملات النسيج بين الاستغلال المكثف والتقتيل الفردي والجماعي

كلمة العدد

20 فبراير، ذكرى تجربة ونضال متواصل

تخلد جماهير الشعب المغربي ومعها القوى المناضلة الذكرى العاشرة لانطلاق حركة 20فبراير المجيدة. فهي مناسبة تصل ماضي هذه التجربة بحاضرها وآفاقها، باستنتاج الدروس وبنقد بناء لهذه التجربة التي انبثقت في سياق السيرورات الثورية التي اجتاحت المنطقة العربية والمغاربية.

في المغرب، تعمقت أزمة الرأسمالية التبعية وسياساتها النيوليبرالية، وبلغ الفساد والاستبداد المخزني الحد الأقصى، بتجديد الأساليب والحفاظ على نفس الحكم المطلق، من أجل الحفاظ على مصالح الكتلة الطبقية السائدة التي باتت مصالحها مهددة بفعل احتداد الصراع الطبقي في بلادنا. لهذا كان من الطبيعي أن تنفجر الأزمة وتتخذ هذه المرة شكلا جديدا غير مسبوق منذ الاستقلال الشكلي. وقد ساهمت مراكمة النضال الديمقراطي لشعبنا، في أن تكون حركة 20فبراير حركة جماهيرية واسعة متعددة المشارب ومستقلة عن القيادات البورجوازية الفاشلة.

رفعت الحركة شعار: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية وتميزت بانتظام شباب الحركة في مجالس محلية، كانت تقرر في الأشكال النضالية والشعارات المناسبة في كل مسيرة أو شكل نضالي مسنودة بمجالس الدعم من القوى المشاركة في فعاليات ونضال عشرين فبراير. خلدت نفس الحركة شهداء سقطوا في ساحة النضال السلمي في مواجهة مختلف أشكال القمع المخزني. فما الحصيلة؟ وما الدروس الممكن استنتاجها من تجربة تتواصل بشكل من الأشكال في العديد من الحراكات الشعبية في العديد من الجهات والمدن والبوادي، على أرضية المطالب الاجتماعية المؤطرة بنفس الشعارات التي تؤكد الحاجة إلى الدفع بأشكال النضال إلى مستويات أرقى للتخلص من المخزن كعقبة رئيسية أمام تقدم وازدهار شعبنا.

لم تستطع حركة عشرين فبراير إحداث قطائع واضحة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، مكنت النظام ومن يدور في فلكه من الالتفاف على مطلب الدستور الديمقراطي، تنظيم انتخابات متحكم في نتائجها مسبقا وقد سجلت خلالها أكبر نسبة للمقاطعة، فضلا عن تلغيم الحركة من الداخل واستعمال البلطجة والقمع في مواجهة الاحتجاجات السلمية للجماهير. لم تحقق أيضا المطالب التي تأسست من أجلها سواء في شقها السياسي أو الاجتماعي، رغم انتزاع بعض المكتسبات الهشة التي سرعان ما عاد المخزن ليحتجزها بطرق ملتوية (حملة لتشغيل بعض حاملي الماستر والدكتوراه، الزيادة الطفيفة في الأجور، "السماح" ببعض الاشكال الاحتجاجية...) لكنها أبانت من جديد أن النضال الشعبي كفيل بالتقدم لإسقاط المخزن إذا ما تنظم وتوحد على برنامج ديمقراطي وقيادة سياسية بديلة عن القيادات البورجوازية وقادرة على كسب ثقة الجماهير والدفع بالحركة نحو آفاق جديدة وفق مجريات الصراع مع النظام المخزني.

إن السياق أعلاه قد بصم على حقيقتين رئيسيتين: الأولى، تتمثل في وحدة مصير شعوب المنطقة في نضالها الدائم من أجل التحرر والديمقراطية والانعتاق. بينما الحقيقة الثانية وعلى النقيض، وهي وحدة الأنظمة الرجعية في ولائها للامبريالية، وفي استخدام ما توفره قوى الثورة المضادة بمختلف أشكالها. كما يوحدها أيضا، العداء لكل ما من شأنه أن يفتح الطريق أمام طموحات شعوب المنطقة وتحقيقها. وفي الحالة المغربية، حيث عرفت الحركة مبادرات تغلب عليها العفوية في الممارسة وضعف انخراط فعاليات مهمة في الصراع كإطارات الحركة الأمازيغية، الحركة النسائية، حركة المعطلين والحركة الطلابية. ناهيك عن غياب أو تغييب الفاعل الرئيسي في الصراع أي الطبقة العاملة التي كان سيشكل انخراطها الكمي والنوعي ضربة حاسمة في الصراع. إن التجارب العالمية للشعوب وحركات التحرر، تؤكد اليوم وبما لا يدع مجالا للشك أن الخلاص والطريق إلى التحرر يمر عبر استيعاب الدروس وتقييمها، فهما وممارسة والانتقال مباشرة إلى بناء تنظيم سياسي أرقى يكون مستعدا لخوض الصراع وتحقيق القطائع المطلوبة، ذلك هو الرهان المتمثل في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، كإجابة حاسمة في تحديات الانخراط في المسلسل الثوري وقيادته في مختلف مراحل الصراع وبناء جبهة الطبقات الشعبية انطلاقا من تقييم وإعادة تقييم السلوك السياسي لمختلف مكونات الحركة وقراءة تطلعاتها وتعبيراتها الطبقية، قبل صياغة شكل جديد لحركة ثورية قادرة على لف أوسع الفئات الشعبية المتضررة من السياسات الطبقية للنظام المخزني، والتي لها المصلحة في القطيعة مع المخزن والنضال من أجل الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ضيفة العدد: فاطمة اللماح

احترام كرامة وحقوق العاملات والعمال ممكن بالوحدة والتضامن والكفاح.

المجالس العمالية بطنجة الإنجازات والدروس 5

مغرب الهوامش يوطن روح حركة 20 فبراير 6

فاجعة طنجة وأخواتها، من المسؤول؟ 13

المنع والقمع في الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير 16

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الإشتراكي الموحد والنهج الديمقراطي ببروكسيل في بيان مشترك بمناسبة الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير

الحزب الإشتراكي الموحد
PARTI SOCIALISTE UNIFIÉ
Section Belgique

تحل اليوم،السبت 20 فبراير 2021،الذكرى العاشرة لإنطلاق حركة 20 فبراير بالمغرب،وما أفرزته من دينامية وزخم للحركة الاحتجاجية والمطلبية الوطنية،والتي كانت استجابة لصوت المواطن المطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية،تزامنا مع الربيع الديمقراطي الذي عرف بالربيع العربي،والذي شهد خروج الآلاف من المغاربة في مختلف المدن والمناطق للمطالبة بتغيير ديموقراطي حقيقي،وفضح تمثلات الفساد والإستبداد في الإستئثار بالسلطة والثروة،والفشل في تسيير الشأن العام وتعرية واقع الريع والزبونية السياسية المستشرية في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وقد شكلت حركة 20 فبراير حدثا مفصليا في تاريخ مغرب مابعد الإستقلال الشكلي بطرحها لشعارات غير مسبوقة في جرأتها،كالمطالبة بفصل السلط وتحديدها،وبمجلس تأسيسي يتولى صياغة دستور شعبي ديمقراطي،واستنكار مظاهر الجمع الفاضح بين السلطة والثروة في أعلى هرم الدولة،ونزع طبيعة القداسة عن نظام الحكم،وفصل الدين عن الدولة،وفضح رؤوس الفساد ومحاسبتهم،وتسمية المفسدين بأسمائهم وصورهم في الشوارع والمسيرات،والدعوة لحل البرلمان والحكومة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحت إشراف هيئة مستقلة بعيدا عن وصاية وزارة الداخلية بتاريخها المشؤوم في فبركة تمثيلية المؤسسات المنتخبة وتزييف نتائج الإستفتاءات الشعبية وسرقة أصوات الناخبين.

إن تخليد هذه الذكرى يتم اليوم في ظل تراجع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية،وضرب مكتسبات الشعب في مجال الحريات العامة،كحق التنظيم والتجمع والتظاهر،وتجريم الرأي المخالف،والإنتكاسات المتتالية بسبب تغول السلطة وعجرفتها،وتماديها في خنق الأصوات الحرة المناهضة لاختيارات الدولة وسياساتها،وتوظيف القضاء لتصفية الحسابات والإنتقام من المعارضين وملئ السجون وتوسيع مجاله بمعتقلي الفكر والرأي والتعبير ليشمل الصحافة ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمدونين ورموز الحركات الإحتجاجية كحراك الريف وجرادة وضحايا الأراضي السلالية،واللائحة طويلة.

أيضا تحل هذه الذكرى في ظل تعمق دائرة الفقر وتدهور نوعية الخدمات العمومية وفشل كل المشاريع التنموية المزعومة وتوسع الفوارق الطبقية وانعدام المساواة وتكريس سياسة الريع ونهب المال العام وتهريب الأموال إلى الخارج والإستيلاء على الثروات الوطنية الطبيعية والإستحواذ عليها من طرف رجالات المخزن،مع إغراق البلد في دوامة الإستدانة والقروض من المؤسسات المالية الأجنبية التي وصلت إلى مستويات قياسية،مما يهدد مستقبل الأجيال ويرهن سيادة الوطن واستقلال القرار بيد الخارج وإرادة الشركات الإحتكارية العالمية.

كما عرت جائحة كورونا على الواقع المهترئ لمختلف البنيات وقطاع الخدمات الإجتماعية،وعلى رأسها قطاعات الصحة والتعليم والشغل،بسبب سياسة الخوصصة وتطبيق توصيات بنوك الإقراض الأجنبية كالبنك الدولي،وتنفيذ وصفات الليبرالية المتوحشة،وهشاشة الواقع المعيشي لفئات شعبية واسعة تتجاوز 60٪ من سكان البلد،أو أزيد من 20 مليون فقير !

إن مطالب حركة 20 فبراير لازالت تحتفظ براهنيتها،وهي اليوم مطروحة وبإلحاح أكثر من أي وقت مضى على أجندة الحركة الاجتماعية والديمقراطية ومختلف القوى المناهضة للإستبداد والحكم المخزني.

إننا،إذ نخلد هذه الذكرى،وفاءا لتضحيات حركة 20 فبراير ولشهدائها ومعتقليها الذين لازال بعضهم في السجون،نعبر عن مايلي :

- تشبثنا بجوهر مطالب الحركة وعلى رأسها حق الشعب المغربي في بناء دولة وطنية ديموقراطية واقتصاد وطني،وحقه في تقرير مصيره السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

- تأكيدنا على استمرار النضال لإسقاط الفساد والإستبداد وتحقيق مجتمع الكرامة والحرية والعدالة وتشييد دولة الحق واحترام حقوق الإنسان بمفهومها الكوني.

- مطالبتنا بالإطلاق الفوري،بدون قيد ولا شرط،لكل معتقلي الرأي والضمير وكافة معتقلي الحركات الإحتجاجية والمطلبية،ووضع حد لظاهرة الإعتقال السياسي بالمغرب.

- وضع حد للإفلات من العقاب وربط المسؤولية بالمحاسبة على كافة المستويات،والكشف عن المختطفين ومجهولي المصير.

- دعمنا اللامشروط لكل الحركات المطلبية بالمغرب وعلى رأسها حركة المعطلين والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ومطالبتنا بالإستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة.

- استنكارنا لفاجعة المعمل السري للنسيج بطنجة ومقتل 28 عاملة وعامل من ضحايا لقمة العيش وشهداء الاستغلال لليد العاملة الرخيصة في ظروف مأسوية،مما يبين بالملموس عدم احترام حقوق وسلامة العمال،بتواطؤ السلطات المحلية وممثلي الدولة،وهذا يطرح إشكالية الاقتصاد غير المهيكل وغير المنظم بالمغرب في مختلف القطاعات وخصوصا في قطاع النسيج.

- تأكيدنا أن لا تنمية بدون حرية وفي ظل سيادة الفساد والإستبداد،ومن شروط نجاح أي مشروع تنموي ضرورة احترام حقوق الناس في الرأي وفي التعبير وواجب توفير مستلزمات حقهم في العيش الكريم.

- دعوتنا لكل القوى اليسارية والديمقراطية التي تؤمن بالدولة المدنية،وبحرية الفكر والمعتقد،وبالديموقراطية فكرا وممارسة،وبالمواطنة الكاملة،وكل المتشبعين بحتمية التغيير والضمائر الحية وأصوات سائر الأحرار،نبذ منطق التشتت والإنعزال وتقوية النضال الوحدوي.

أخيرا،نعبر من جديد عن استنكارنا لهرولة الرجعيات العربية نحو التطبيع المخزي مع الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين،في تحد سافر لمشاعر الشعوب العربية،الرافضة للتطبيع والتأكيد على حق الفلسطينيين في بناء دولتهم الحرة والديمقراطية والمستقلة،على كامل أرض فلسطين والاستجابة لحق عودة اللاجئين.

عاشت حركة 20 فبراير
عاش الشعب
بروكسيل 20 فبراير 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

المحمدية

زيارة تضامنية لضحايا الاقصاء والتهميش

قام وفد يضم مناضلات ومناضلين صباح يوم 20 فبراير 2021، بزيارة تضامنية لأسرة الرفيق رشيد مزوري بكاريان براهمة شرقاوة والتي لم تستفد بعد اعادة الاسكان ومازالت تقطن "براكتين" وسط الخراب الناتج عن هدم معظم "البراريك"، علما أن حوالي 95% من أسر كاريان براهمة شرقاوة قد "استفادوا"، و تنتظر 5% الأخرى قرارات اللجنة المكلفة.

وقد لوحظ منذ البداية محاولة إقصاء بعض الأسر لأسباب سياسية منها أسرة الرفيق رشيد مزوري التي تتوفر فيها جميع شروط الإستفادة".

يتكون الوفد المتضامن من:

- أمينة بوراس عن نقابة الفلاحين(امش) ببادية المحمدية.
- نعيمة لحرش، عن الجبهة الاجتماعية المحلية بالمحمدية
- عزيزة لمكاني عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية..
- زهرة ازلاف عن فرع النهج الديمقراطي بالمحمدية.
- شفيق بحماد عن شبكة التقاطع للحقوق الشغلية.
- على فقير، عن إعلام النهج الديمقراطي.

للتذكير فإن الرفيق رشيد مزوري، عامل تم توقيفه في الأسابيع الأخيرة من طرف شركة SOS حيث كان سائق شاحنة جمع النفايات. عضو الكتابة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية، عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية.

كل التضامن مع أسرة الرفيق رشيد وأسرة أخيه و مع جميع ضحايا الابتزاز والإقصاء الغير المبرر.

على فقير

اشتوكة

النهج الديمقراطي يحذر من استهداف عاملة معتصمة

دخلت اليوم الخميس 18 فبراير 2021 العاملة ع. سهام الموقوفة عن العمل في اعتصام أمام شركة PALMAGRO MAROC الكائنة بدوار اكرام جماعة ايت اعميرة اقليم اشتوكة ايت باها وفي فترة المساء قد تعرضت للتهديد ومحاولة هدم خيمة/كوخ اعتصامها من طرف حراس الامن الخاص التابع لهذه الشركة وحسب اتصال هاتفي اجرته معنا فهي تحمل المسؤولية لهؤلاء الحراس في كل ما قد يلحقها علما انها تقضي ليلتها الاولى في هذا المعتصم رفقة ابنائها وزوجها كما انها تطالب السلطات المحلية في حمايتها من كل ما قد تتعرض له .

وتجذر الاشارة إلى أن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالاقليم قد اخبرت وراسلت السلطات المحلية بهذا المعتصم كما ان المكتب النقابي بهذه الشركة قام بعدة خطوات لحل المشكل دون نتيجة كما قام العاملات بحمل الشارات الحمراء لاثارة انتباه الادارة الى المشاكل القائمة الا ان الشركة على ما يبدو تدفع في اتجاه التصعيد ومزيدا من الضغط لتركيع العاملات والاستمرار في الاستغلال والعبودية أمام صمت السلطات الوصية وعدم تحملها لمسؤولياتها .

وعليه فإننا في النهج الديمقراطي باشتوكة ايت باها نحمل المسؤولية فيما قد يلحق هذه العاملة وعائلتها للمسؤولين بهذه الشركة وللسلطات المحلية باية اعميرة.

للاشارة، فقد سبق أن اقدمت سلطات ايت اعميرة باقليم اشتوكة ايت باها بعد زوال اليوم الثلاثاء 16 فبراير2021 على منع العاملة (س. ع) المطرودة من العمل تعسفيا من الاعتصام أمام شركة PALMAGRO MAROC التي اقدمت على طردها نهاية الاسبوع الماضي بعدما تعرضت للاختناق في العمل نتيجة تكليفها بصباغة وتنظيف البيوت البلاستيكية للمستنبت حيث نقلتها سيارة الاسعاف الى مستشفى بيوكرى لتمنح شهادة طبية و ادوية ضد الحساسية وتوجيهها إلى اختصاصي في أمراض الجهاز التنفسي وعند عودتها للعمل يتم طردها بشكل تعسفي.

ويذكر أن المكتب النقابي للعاملات والعمال التابع للجامعة و.ق.ف والمكتب الاقليمي للجامعة يتابعان

هذا المشكل اضافة إلى عدة مشاكل تعرفها هذه الشركة التي اختارت التصعيد والهجوم على حقوق العاملات والعمال والتضييق على الحريات النقابية من خلال رفض الاستجابة لمطلب الحوار حيث تم توجيه ثلاث طلبات دون استجابة منها واحد وضع لدى مصالح مديرية التشغيل ببيوكرى.

واليوم يتأكد بالملموس ما تقوم به السلطات المحلية من حماية وتحيز للباطرونا من خلال منع الاحتجاجات وتخويف وترهيب العاملات والعمال.

حسن لعميمي

وجدة

النهج الديمقراطي بوجدة يتضامن مع عمال شركة النقل

عقد النهج الديمقراطي بوجدة جمعا عاما يوم السبت 13 فبراير 2021، بمقر الفرع، وبعد التداول في المستجدات التنظيمية والسياسة، ووقوفه على أهم ما يميز الأوضاع العامة على الصعيد الوطني والمحلي، قرر إبلاغ الرأي العام بما يلي:

- إدانته القوية للجريمة البشعة التي أودت بحياة عاملات وعمال طنجة ومطالبتنا بمحاسبة المسؤولين وحماية حياة وسلامة الشغيلة.

- استنكاره للارتجالية في مواجهة الجائحة التي كشفت الواقع المزري للقطاع الصحي بالإقليم، داعيا للاستجابة لمطلب الأطر الصحية.

- تضامنه مع نضالات العمال والعاملات (العمال المطرودين من طرف شركة "موبيليس ديف" للنقل الحضري بوجدة، وحراس الأمن الخاص بالمؤسسات التعليمية بالمديرية الإقليمية بوجدة، والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين بقطاع التعليم، والعمال العرضيين بجرادة...)، ومع النضالات التي تخوضها العديد من فئات الشغيلة في التعليم والبريد والصحة والقطاع الفلاحي، وعمال المناجم، والطلبة... وساكنة الأحياء المهمشة.

- إدانته القمع الذي تعرض له الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أمام الأكاديمية - جهة الشرق ويعتبر معركة إسقاط مخطط التعاقد معركة الشعب المغربي وكل قواه الحية

- استنكاره لتقاعس المسؤولين عن تدبير الشأن المحلي والسلطات المحلية في ايجاد بديل يضمن الكرامة والعيش الكريم للفراشة والباعة المتجولين وإنهاء الفوضى بتحرير الملك العمومي (الأرصفة والساحات والشوارع و...).

- تضامنه مع المعتقلين السياسيين بالريف وجرادة وبني تجيت... ومعتقلي الرأي واستنكاره للقرارات الانتقامية ضدهم ومطالبته بالإفراج الفوري عنهم

- تنديده بشدة التطبيع المخزني الرسمي مع الكيان الصهيوني العنصري، ويدعو إلى مواجهة كل أشكال التطبيع وللنضال الوحدوي لإسقاطه، ودعمه نضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل الاستقلال وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كافة أرض فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس.

- دعوته جميع مناضلاته ومناضليه الإنخراط والمشاركة في الأشكال النضالية التي دعت لها الهيآت الديمقراطية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجبهة الاجتماعية المغربية...) لتخليد الذكرى العاشرة لحركة 20.

عن الجمع العام:

وجدة في 13فبراير 2021.

بيوكرى

هجوم على عاملين معتصمين من طرف الأمن الخاص

حوالي الساعة الثانية والنصف من زوال اليوم الأربعاء 17 فبراير 2021 قام حراس الأمن الخاص بشركة AZURA بهجوم على العاملين المعتصمين العامل ماسين داحد وعبدالله بيبح حيث تم تعنيفهما ومحاولة دهسهما بحافلة نقل العمال وقد تم نقلهما بواسطة اسعاف الوقاية المدنية إلى المستشفى الاقليمي ببيوكرى لاجراء الفحوصات وتلقي العلاجات حيث حصلا على شواهد طبية تحدد العجز في 18 يوم لكل منهما. وقد تمت مؤازرتهما ومرافقتهما إلى المستشفى للقيام بالاجراءات اللازمة، مناضلين من النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

ويأتي تصعيد الباطرونا لهجومها على كل الأشكال الاحتجاجية التي تنفدها الطبقة العاملة سواء بشكل فردي أو جماعي من أجل حقوقها المشروعة في ظل صمت و تواطؤ السلطات المحلية والامنية.

حسن لعميمي

جامعة الفلاحة تعلن عن انطلاق الحملة التضامنية مع العمال الزراعيين من 20 فبراير إلى 2 مارس 2021

اجتمعت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/ الاتحاد المغربي للشغل، يومه الثلاثاء 16 فبراير2021 في دورتها الأسبوعية العادية؛ وبعد الاستماع لتقرير الكاتب العام للجامعة حول الأوضاع بالقطاع، على ضوء الأوضاع العامة بالبلاد، وبعد المناقشة العامة وتدقيق الخلاصات، قررت التعبير عن المواقف التالية:

1. استنكار الهجمة الشرسة على الحريات العامة وعلى مكتسبات وحقوق الشغيلة وفي مقدمتها شغيلة قطاعنا من موظفين/ات ومستخدمين/ات وعاملات وعمال زراعيين وفلاحين، مع تثمين المُقاومة التي يعرفها قطاعنا بالخصوص لمواجهة هذا العدوان. وتأتي هذه الهجمة بالموازاة مع محاولات تمرير قوانين ومخططات تراجعية وتصفوية في مقدمتها القانون التكبيلي لحق الإضراب، وقانون النقابات المهنية والقانون التعديلي لمدونة الشغل والمخطط الساعي إلى تخريب الوظيفة العمومية والقضاء على ما تبقى من القطاع العمومي.

2. تثمين قرار إطلاق حملة وطنية بالقطاع الفلاحي تمتد من 20 فبراير إلى 2 مارس 2021 وتهدف إلى فرض احترام الالتزام الحكومي الموقّع في 26 أبريل 2011 والقاضي بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي والصناعي وإلى دعم المعارك المفتوحة للعاملات والعمال في الضيعات وفي الصناعات الغذائية والفلاحية بسوس ماسة والغرب وبني ملال، وإلى جعل حدّ للأوضاع الكارثية للعمال الزراعيين بالعديد من الضيعات الفلاحية المملوكة للدولة والمسلمة للخواص. وتُخاض هذه الحملة الوطنية التضامنية والنضالية تحت شعار: "متضامنون/ات ضدّ الحرة والتمييز وهضم الحق النقابي".

3. تأكيد الدعم لنضالات عاملات وعمال سوفروفيل وروزافلور وسَاواسْ، وبيبَرْ وورلد وحوامض تارودانت بمنطقة سوس ماسة وعطور المغرب بتيداس وعمال الوساطة بسيدي بنور الذين ما زالت مطالبهم تقابل بالتجاهل رغم نضالاتهم المشروعة الطويلة والشاقة.

4. استنكار الإجراءات القمعية ضدّ مسؤولي النقابة الوطنية لمستخدمي الجمعية الوطنية لمربيي الأغنام والماعز (ANOC) مع المطالبة بالتراجع عنها واحترام الحق النقابي.

5. تثمين صمود مستخدمي/ات "أونكا" بعدما عرفته معركتهم الشجاعة ليوم 4 فبراير من حصار وقمع، مع دعم قرار النقابة الوطنية لمستخدمي أونكا بخوض وقفة احتجاجية جديدة أمام مقر المؤسسة بالرباط يوم الخميس 18 فبراير.

6. تثمين الإرادة النضالية لمستخدمي/ات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وقرار نقابتهم الوطنية التابعة للجامعة بخوض إضراب وطني على صعيد المكاتب الجهوية التسعة طيلة يوم 18 فبراير وإضراب وطني ثاني مع وقفات احتجاجية جهوية يوم 4 مارس القادم، وذلك لحمل المسؤولين على تلبية مطالبهم المشروعة وفي مقدمتها إصدار القانون الأساسي للمكاتب الجهوية المتفق على مشروعه مع نقابتنا منذ 2012 .

7. تثمين المعارك التي يخوضها التقنيون/ات من أجل مطالبهم المشروعة بدءاً بحمل الشارة من 15 إلى 21 فبراير والإضراب الوطني المبرمج يومي 24 و25 فبراير الجاري.

8. التعبير عن تضامن الجامعة المطلق مع عائلات العاملات والعمال (28) بمدينة طنجة الذين ذهبوا يوم 8 فبراير ضحية غرق المعمل واشتغالهم في ظروف لا قانونية مع المطالبة بمعاقبة كافة المسؤولين عن هذه الكارثة؛ ونحيي بالمناسبة الحركة التضامنية المتجسدة في إطفاء الأنوار

لمدة 10 دقائق يوم 15 فبراير بالعديد من البيوت بمختلف المدن كترحّم نضالي على الضحايا.

9. التضامن مع جماهير مدينة الفنيدق الذين تظاهروا سلمياً بالآلاف يومي 5 و12 فبراير، مطالبَةً بلقمة العيش عبر بديل اقتصادي ، مع المطالبة بالإفراج عن الشبان الأربعة المعتقلين بسبب مشاركتهم في التظاهرة السلمية ليوم 5 فبراير وبإطلاق سراح كافة معتقلي الحركات الشعبية (وفي مقدمتهم معتقلي الريف) وسائر المعتقلين السياسيين ببلادنا.

10. تثمين قرار الجبهة الاجتماعية المغربية بإحياء الذكرى العاشرة لانطلاق حركة 20 فبراير بوقفات جماعية تنظّم بمختلف المدن يوم السبت 20 فبراير بعد الزوال، مع دعوة مناضلي/ات الجامعة للمشاركة في هذه الوقفات.

11. استنكار التطبيع الزاحف في بلادنا مع الكيان الصهيوني ومع الصهيونية، مع دعم جامعتنا لكل المبادرات الهادفة للتخلص من التطبيع ودعم الكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني من أجل تحرير بلاده من الاستعمار الصهيوني وبناء دولته المستقلة والديمقراطية وعاصمتها القدس فوق كامل أرض فلسطين التاريخية.

الكتابة التنفيذية
في 16 فبراير 2021

المحمدية

الجمعية تتضامن مع حراس الأمن وعاملات النظافة والمطاعم المدرسية

يتابع فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية بقلق واستياء شديد الأوضاع الاجتماعية اللاانسانية والمزرية أصلا لحراس الأمن الخاص وعاملات النظافة والمطاعم المدرسية العاملين بالمؤسسات التعليمية العمومية بتراب عمالة المحمدية هذه الأوضاع المنافية إلى حد خرق القوانين الوطنية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحقوق الشغلية ذلك أنهم مهددون بالتسريح بحرمانهم من حقهم المشروع في الشغل جراء انتهاء عقدة مشغلهم مع المديرية الإقليمية للتعليم بالمحمدية نهاية سنة 2020 .

كما أن وضعيتهم الإدارية أصبحت غامضة وأصبحوا يعملون بدون مشغل معروف وتم حرمانهم من راتبهم الشهري عن يناير 2021 وقد تستمر هذه الوضعية اللاانسانية الاجتماعية الصعبة عدة شهور سيما في ظل غياب التوضيحات اللازمة من الجهة المعنية مباشرة بالمشكل وانه رغم الخدمات المهمة التي تقدمها هذه الشريحة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية التي تعمل بها فإنها تعاني من الهشاشة الاجتماعية وعدم استقرار العمل وضعف الأجور التي لا تصل إلى الحد الأدنى للأجور المعمول به وحرمان عاملات النظافة والمطاعم المدرسية من الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية وهي قرائن صارخة على الخرق السافر للحقوق المشروعة لهذه الشريحة .

وتأسيسا على ذلك فان مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية يؤكد على ما يلي

×تضامنه المطلق واللامشروط مع حراس الأمن الخاص وعاملات النظافة والمطاعم المدرسية العاملين بالمؤسسات التعليمية المحرومين من حقهم في راتبهم الشهري عن شهر يناير 2021 رغم استمرارهم في أدائهم لمهامهم المهنية والمهددين بالتسريح والتوقيف عن العمل بدعوى انتهاء عقدة مشغلهم مع المديرية الإقليمية للتعليم بالمحمدية وعدم معرفة كم ستستغرق هذه الوضعية.

×تنديده الشديد بالخروقات والانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المشروعة للطبقة العاملة بتراب عمالة المحمدية .

×مطالبته للجهات المعنية المحلية والجهوية والمركزية بالتدخل الفوري لإيجاد حل عادل لهذه الوضعية المخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة بالحقوق الشغلية ووضع حد نهائي لهذه الوضعية اللاقانونية و اللاانسانية وذلك بتمكين عاملات النظافة والمطاعم المدرسية وحراس الأمن من حقوقهم الشغلية كاملة احتراما وإعمالا للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

×دعوته للهيئات الديمقراطية والتقدمية السياسية والنقابية والجمعوية للعمل الوحدوي والمشترك للتصدي للهجوم الشرس على الحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية بتراب عمالة المحمدية .

المحمدية في 14 فبراير 2021
عن المكتب

الحراك بالفنيدق مستمر رغم القمع

شهدت مدينة الفنيدق بشمال المغرب، مساء الجمعة، 19 فبراير 2021، "الجمعة الثالثة من الحراك الشعبي" المطالب بإيجاد حلول عاجلة للأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إغلاق معبر مدينة سبتة المحتلة، الذي يشكل مصدر العيش رئيسي لمواطني المدينة ونواحيها في غياب بدائل فعلية. وقد رفع المحتجون شعارات تطالب بفتح المعبر أمام العاملين من أبناء وبنات الفنيدق، أو إيجاد حلول اقتصادية بديلة تنقذ الساكنة من أزمتها الاجتماعية وبفتح حوار جاد ومسؤول لتلبية مطالبهم المتجسدة في توفير فرص العمل، واحداث مشاريع كفيلة بتوفير بدائل للذين امتهنوا التهريب المعيشي.

وقد تم الإفراج على المعتقلين الأربعة اثر احتجاج سابق بالفنيدق، بعد صدور حكم عليهم بستة أشهر موقوفة التنفيذ.

وتأكد كل المؤشرات، بما فيها الإحصائيات الرسمية، على عمق الأزمة بالمنطقة وبالشمال عموما ففي منطقة الفنيدق، هناك حوالي تسعة آلاف أسرة لم يعد لديها أي مورد للرزق، وأكثر من 600 بقال أغلق محله التجاري، دون الحديث عن الذين يعيشون على التهريب المعيشي.

وفي غياب بدائل حقيقية، يلجأ شباب وشابات المنطقة لمحاولات الهجرة التي قد تتسبب في مآسي، بينما تعيش العديد من الأسر من التحويلات المالية لابنائها الذين استطاعوا بلوغ الضفة الأخرى.

ولحد الساعة لازال الدولة تتعامل بمنطق المتفرج ولا تلجأ إلا للمقاربة "الأمنية" ولم تقدم أية حلول حقيقية للساكنة، باستثناء توزيع قفف مساعدات بئيسة تمتهن كرامة المواطن الذَي يرفض منطق الصدقة...

فهل ستتحرك الدولة لايجاد حلول حقيقية لمعانات ساكنة المنطقة قبل فوات الأوان أم تستمر في نفس أسلوبها المعتاد والذي اعتمده في مواجهات الاحتجاجات السابقة في الريف وجرادة وغيرهما من قمع واعتقالات ومحاكمات لازالت اثارها ماثلة أمامنا وترك الأمور على حالها لاستنزاف روح المقاومة والاحتجاج...؟

المجالس العمالية بطنجة 2010–2014: الإنجازات والدروس

ابو بكر الخمليشي

في بداية التسعينات من القرن العشرين كان تواجد العمال بالمركزيات النقابية جد مهم والتفاوض النقابي مع الباطرونا يتم تحت إشراف العامل أو الكاتب العام لعمالة المدينة، وكذلك تحت إشراف مندوب الشغل. وقد عرفت مدينة طنجة خلال النصف الثاني من التسعينات طرد المئات من العاملات والعمال النقابيين بقطاع النسيج، كنتيجة مباشرة للضغط الذي مارسته الشركات الرأسمالية الأجنبية التي أسست لأول مرة جمعية للباطرونا لمحاربة مناضلي الاتحاد المغربي للشغل (إ.م.ش.) والضغط على العامل والسلطات المحلية من أجل تسهيل طرد واستغلال العمال. وقد استهدفت حملات الطرد التي شنتها هذه الشركات الأجنبية بداية كافة المكاتب النقابية التابعة ل إ.م.ش بعد نضالات مريرة ساهمنا فيها كمناضلي النهج في إ.م.ش، ولم يبق سوى مكتب نقابي واحد في قطاع النسيج، منضوي في إ.م.ش، تم إغلاقه فيما بعد وتسريح عماله، وبذلك انسد أفق العمل النقابي داخل المركزية بطنجة، حيث ساد الخوف وخيبة أمل لدى العاملات والعمال والخوف من العمل النقابي.

استهداف العمل النقابي وسط المعامل:

لقد تم الإجهاز على أغلب القطاعات النقابية العمالية بعد ذلك، إذ شملت ظاهرة الطرد كذلك مكاتب المركزيات الأخرى في قطاع النسيج، بحيث شيئا فشيئا صار العمل النقابي فيه محرما وجريمة لا تغتفرمن قبل الباطرونا.

وفي بداية 2000 امتدت ظاهرة منع العمل النقابي إلى قطاعات أخرى، نذكر هنا المعركة البطولية لعمال قطاع الكابلاج بشركة دلفي سنة 2006، من أجل حقهم في العمل النقابي وغياب عقود عمل قانونية وعدم احترام العطل السنوية وغير ذلك. وقد انتهت هذه المعركة العمالية النقابية البطولية والتاريخية إلى هزيمة، بطرد حوالي خمسمائة عامل وعاملة.

ومع بناء ميناء طنجة المتوسطي، عرفت المدينة توسع القطاع الصناعي والمناطق الصناعية، وقد تميز هذا التوسع بدخول الشركات المتعددة الجنسية مثل شركات السيارات (رونو، فولزفغين) والكابلاج (ديلفي، يازاكي..) والشركات الالكترونية.

وعلى مستوى العمال نجد ارتفاع المستوى الدراسي للعمال في المعامل (الكابلاج والسيارات والالكترونية).

هذا التغيير في بنية القطاع الصناعي لم يكن في صالح الطبقة العاملة في صراعها من أجل حقوقها المشروعة حيث خلال العقدين الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين جل المعارك الكبرى التي خاضتها الطبقة العاملة بطنجة كانت لصالح الرأسمالية الليبرالية المتوحشة.

فما هي العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الاتجاه؟

أولا: انحياز شامل للإدارة والسلطات العمومية التي كانت في السابق تلعب نوعا ما دورا من التواطؤ، مثل السلطات المحلية ومندوبية الشغل وصندوق الضمان الاجتماعي، وبعد دخول الشركات المتعددة الجنسية القوية النفوذ تحولت هذه المؤسسات إلى حليف للشركات في إطار العولمة المتوحشة وصارت منحازة كليا إليها.

ثانيا: العوامل الذاتية:

- لا يوجد أي تنسيق بين النقابات؛
- جل المركزيات ضعيفة وهو ما تبين في مناسبات فاتح ماي؛
- قيادات أغلبيتها غير صلبة وغير ديمقراطية مع القواعد العمالية؛
- عدم إمكانية العمل النقابي داخل المعامل وتجريمه، وعدم إمكانية التحرك داخلها أو الدعاية بها.

تجربة الجمعية العمالية:

وفي هذا السياق، وبعد الاطلاع على تجارب عمالية من أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك،...)، بدأنا التجربة الأولى 2001/2005 التي اكتسبنا فيها تجربة مهمة، لكنها تعثرت بسبب الهجوم الداخلي وتخلينا عن المقر. ورغم ذلك، صمدنا مع مجموعة محدودة من العاملات في المقاهي حتى سنة 2007 حيث تمكنا من جديد كراء مقر بحي بن ديبان وذلك بعد دعم جمعية إسبانية.

وانطلاقا من هذه السنة انصهرنا في تجربتنا الثانية التي تزامنت مع بداية علاقتنا مع جمعية "تاي" الهولاندية وخصوصا المناضلة هينيكي من أجل تأطير مشترك لعاملات القمرون اللواتي كن يعملن في شروط أقل ما يمكن القول عنها أنها شبه العبودية.

وخلال صيرورة مختلف أنشطتنا حققنا العديد من الأهداف العمالية والنقابية التي لم تكن ممكنة من قبل، لولا كسب وتكوين عدد من الأطرالعمالية في الجمعية، الشئ الذي مكننا من المساهمة في تأسيس العديد من المكاتب النقابية وتأطير ودعم العديد النضالات العمالية منها:

- تأطير وتأسيس ودعم نقابة شركة سامرا تحت لواء إ.م.ش؛
- تأطير وتأسيس ودعم نضالات نقابة علاء 1 بالمنطقة الحرة جزنابة المنضوية تحت إ.ع.ش؛
- تأطير وتأسيس ودعم نضالات نقابة علاء2 بالمنطقة الحرة2 جزنابة المنضوية تحت إ.م.ش؛
- تأطير وتأسيس ودعم نضالات نقابة بسانسون المنضوية تحت إ.م.ش؛
- تأطير وتأسيس ودعم نضالات 4 نقابات بشركات تنظيف القمرون تحت لواء إ.م.ش علاوة على نقابة موحدة لهم؛
- تأطير وتأسيس ودعم نضالات نقابة مانوفكتورينغ تحت لواء إ.م.ش.

وبالاضافة إلى تأسيس وتأطير ودعم نقابات أخرى، أطرنا ودعمنا العديد من النضالات العمالية البطولية نذكر منها على سبيل المثال: معركة عاملات وعمال خوبيلصا التي استمرت أكثر من ستة أشهر ومعركة كرييف، بالإضافة إلى مساندة معارك عمالية بمعامل من مختلف القطاعات الإنتاجية...

كما لعبت جمعية التواصل دورا فعالا مع عاملات وعمال ميناء طنجة ضد قرار تحويله إلى ميناء ترفيهي سنة 2004، حيث شرع أرباب المعامل بالمنطقة الحرة في استغلال الفرصة للإجهاز التدريجي على حقوق العمال/ات وصولا إلى التسريحات الفردية والجماعية.

وهكذا تمكنت الجمعية من لف عدد من الأطر العمالية التي اكتسبت تجربة نضالية مع اكتساب المعرفة نتيجة سلسلة من التكوينات، ساهم فيها، من جهة، أطر وطنية ذات كفاءة عالية، خاصة تلك المنتمية إلى الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي: عبد الحميد أمين، محمد الهاكش، خديجة الغامري، الهندوف عبد الرحيم، الخ... وأطر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: فتحية اليعقوبي ... أو الإتحاد المغربي للشغل: عبد الله الفناتسة... ومن جهة أخرى، أطر دولية من البرازيل والمكسيك وهولاندا واسبانيا الخ...

تأسيس المجالس العمالية:

وبعد الوقوف على تجارب اللجان العمالية باسبانيا والتجارب بأمريكا اللاتينية وصعوبة العمل النقابي داخل المعامل، التجأنا إلى بلورة تصورنا للجان والمجالس العمالية، التي شرعنا في العمل بها منذ 2010-2011. وهكذا تم تأسيس أول مجلس عمالي في مقر بن ديبان الذي كان يجتمع أسبوعيا ثم تم تأسيس مجلس ثاني في مقر العوامة سنة 2012، ويتكون كل مجلس عمالي من عدة لجان عمالية مقسمة حسب كل شركة، وتعمل على شكل أنوية داخل المعامل.

والهدف من المجالس العمالية هو:

- تكوين أطر عمالية قادرة على تأطير العاملات والعمال؛
- تنظيم العمال/ت على مستوى الشركات والمناطق الصناعية والأحياء ؛
- تأطير وتوجيه النضالات العمالية؛
- دعم وتوجيه جميع الحركات العمالية.

إضافة إلى مشاركتها في حركة 20 فبراير، بادرت المجالس العمالية بتنظيم أربعة أيام عمالية نضالية، يومين سنة 2013 بتاريخ 25 أبريل و25 يونيو، ويومين سنة 2014 شهري أبريل ويونيو وذلك في ساحة التغيير ببني مكادة، نفس الساحة التي كانت تنظم فيها حركة 20 فبراير وقفاتها.

شكلت المجالس العمالية تجربة جنينية للحركة العمالية في طنجة، مكنت العمال من الاشتغال وفق شروط العمل النقابي والسياسي الحالية، ومكنت من تنظيم تكوينات نقابية وسياسية أفرزت أطرا عمالية مناضلة،...

وقد شهدت هذه الأيام النضالية العمالية مشاركة المئات من العاملات والعمال سواء في المسيرات والوقفات العمالية في ساحة التحرير، أو في توزيع عشرات الآلاف من النداءات في المناطق الصناعية تحت شعار "احترام كرامة وحقوق العاملات والعمال ممكن بالوحدة والتضامن والكفاح".

كما نجحت المجالس في تعبئة العمال من نقابات مختلفة ومن معامل متعددة ضد شروط الاستغلال البشعة، تحت أيدي أرباب العمل، تتجلى في التسريحات الجماعية والفردية وعدم احترام أبسط حقوق العاملات والعمال، والخطير في الأمر هو الانحياز المكشوف للسلطات المعنية لصالح أرباب العمل وتواطؤ مندوبية الشغل ومديرية الضمان الاجتماعي.

الهجوم على التجربة:

في اليوم العمالي الثالث 28 ماي 2014، وبعد نهاية الوقفة العمالية الاحتجاجية، تعرضت رفيقتنا وفاء شرف للاختطاف لمدة ساعتين، وبعد تقديمها شكاية بهذا الخصوص، تمت متابعتها بالشكاية الكاذبة وكانت الفرصة لمحاكمتها هي وابوبكر الخمليشي، واستمرت هذه المحاكمة 6 أشهر، أسفرت عن حكم قاسي في حق الرفيقة وفاء شرف بسنتين سجنا نافذة وسنة في حق أبوبكر الخمليشي موقوفة التنفيذ.

دروس من التجربة:

كانت تجربة المجالس العمالية جد مهمة حيث تمكنا من تكوين مجموعة من أطر عمالية وبناء لجان عمالية داحل المعامل، والتنسيق بين عمال وعاملات من مختلف الشركات والتجارب.

غير أن هذه التجربة سادها نوع من الأخطاء، سواء على مستوى طريقة العمل أو تدرج الأشكال النضالية، إذ شرعت المجالس العمالية في تنظيم مظاهرات في نفس الزمان والمكان الذي كانت تنظم فيه نضالات حركة 20 فبراير قبل خفوتها، وصارت المجالس العمالية كأنها أرادت إعطاء استمرارية لهذه الحركة بتنظيم المحطات النضالية الأربعة في نفس ساحة التغيير.

ومن جهة أخرى، كان العاملات والعمال المشاركين في المحطات النضالية جزء منهم هم المطرودون من شركات القمرون ومانوفكتورينغ والطاهري وكرييف وخوبلصا الخ... وجزء آخر من العاملات والعمال، البعض لهم لجان عمالية في شركاتهم، أغلبيتهم مازلنا نعمل معهم على تأسيس هذه اللجن.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد توزيع الآلاف من نداءات المجالس العمالية في مختلف المناطق الصناعية للمدينة، انتبه أرباب العمل والسلطات بجدية لهذه الحركة وصاروا يتابعون هذه المحطات النضالية وهو ما سيسفر عن اختطاف الرفيقة وفاء شرف وتبعاتها:

أولا، المحاكمة التي أدت إلى حكم قاسي في حق الرفيقة وفاء شرف سنتين سجنا نافذة والرفيق أبو بكر الخمليشي بسنة واحدة موقوفة التنفيذ.

ثانيا، دخلت المجالس العمالية في دينامية حركية بدون أن تركز على بناء اللجان العمالية داخل المعامل، الشئ الذي سهل بعد هذا القمع والمحاكمة، التي استمرت 6 اشهر، أن يسود الرعب بين العاملات وأن لا يستمر مع الجمعية إلا عدد قليل من العمال. وهكذا عرفت الجمعية نوعا من التراجع مقارنة مع الدينامية التي كانت تعرفها في السنوات ما قبل 2014، وقد توقفت تجربة المجالس بدون أن يتم تقييمها بشكل جماعي.

وخلاصة التقييم، أن المجالس ارتكبت أخطاء تكتيكية بمحاكاتها للأشكال النضالية لحركة 20 فبراير، كأنها أرادت إعطاء استمرارية لهذه الحركة وذلك بتنظيم الوقفات في نفس ساحة التغيير وتوزيع الآلاف من النداءات في الأحياء الصناعية، كما كانت تفعل الحركة في الأحياء الشعبية، عوض أن تركز على بناء اللجان العمالية في المعامل التي تتطلب عملا دؤوبا ومستمرا، وليس حركية مفرطة، إذ أن هذه الوقفات وتوزيع الندات، في آخر المطاف، كانت دعائية وتجلب الأنظار ولكن على مستوى التنظيمي هي مغامرة.

حتى لا نختم:

شكلت المجالس العمالية تجربة جنينية للحركة العمالية في طنجة، مكنت العمال من الاشتغال وفق شروط العمل النقابي والسياسي الحالية، ومكنت من تنظيم تكوينات نقابية وسياسية أفرزت أطرا عمالية مناضلة، وأسست المجالس العمالية مكاتب نقابية في العديد من الشركات، ومكنت من تجاوزالضعف النقابي في قطاع النسيج، ونظمت تضامنا ودعما للعمال وأشكال احتجاجية قوية، ونجحت في بناء خلايا ولجان عمالية في المعامل.

ورغم خفوتها، تظل التجربة ذات راهنية وبحاجة إلى أخذ العبرة من نقط القوة والضعف من أجل بناء أدوات الدفاع الذاتي للعمال وتمكينهم من التكوين والتنظيم، كحلقة مهمة في بناء التنظيم السياسي للطبقة العاملة.

مغرب الهوامش يوطن روح حركة 20 فبراير

الحبيب التيتي

نحيي الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير ونحن في النهج الديمقراطي منخرطون في الحراكات الاجتماعية سواء بالمشاركة الميدانية، حسب امكانياتنا المادية أو عبر التفكير والتحليل وتوضيح المطالب والأهداف القريبة المدى والبعيدة لهذه الحركة النضالية النوعية والتاريخية التي عاشها شعبنا سنة 2011 تزامنا مع الهبة واندلاع الموجة الأولى من السيرورة الثورية التي عرفتها شعوب المنطقة.

تحل الذكرى العاشرة في وضع يتميز ب:

-1 مغرب الهوامش يناضل على قاعدة ملفات أساسية تكشف حقيقة 65 سنة من الاستقلال الشكلي.

-2 استعادة شعوب المغرب الكبير أنفاسها ومتابعة الحراكات والانتفاضات في تونس حيث انفضح لصوص الثورة وفي الجزائر حيث لم يسقط النظام وهناك في السودان حيث تحاول الثورة الخروج من عنق الزجاجة لتحقيق أهدافها المتمثلة في – إسقاط النظام - تفكيك النظام – تصفية النظام وهي الخطوات والمراحل كما تصورها ووضعها الحزب الشيوعي السوداني.

فإذا أخذنا على سبيل المثال أية منطقة من مناطق المغرب المهمش، فإننا حتما سنقف على ما ورثته تلك الجهة من كل مخلفات التخلف والاستغلال والنهب الذي مارسته حفنة من أعيان شبه إقطاعيين خدام الدولة المخزنية، الذين راكموا الثروات عبر السطو على الأراضي والمياه ومنتجات باطن الأرض، كما استغلوا موقعهم هذا وحاربوا القبائل الحرة، التي ناهضت ظلم السلطة المركزية، وناهضوا الاستعمار، أمثال الكلاوي وغيره من قواد المخزن عملاء الاستعمار. لقد أثروا على واقع مناطقهم وعرقلوا تقدمها، هم من أجهضوا نضال أهل المنطقة والشعب عامة لكي لا يتحقق الاستقلال الناجز والتام، وهم من استحوذ في ما بعد على ثمار الاستقلال الشكلي وجعلوا من هذه المناطق مناطق مهمشة تفتقد لأبسط مقومات العيش الكريم.

والسؤال لماذا إبقاء هذه المناطق في الهامش وعلى هذه الحال؟

نجد الجواب هو في عمق سياسة بناء الدولة الحديثة. إنها دولة المستبدين السائدين.

إنها تنهب هذه المناطق لتطور مصالح كمشة تستقر في المركز.

إنها تبقي المنطقة في الفقر لأغراض:

+ اقتلاع الفلاحين من أراضيهم وتحويلهم إلى جيش احتياطي يبيع قوة عمله في المدن والمناجم والضيعات الفلاحية الرأسمالية.

+ الانتقام من ساكنة هذه المناطق وقتل روح المقاومة فيها وتهجيرهم إلى هوامش المدن ليتحولوا إلى متسولين يعيشون الهشاشة.

السؤال الثاني وهو بعد 65 سنة من الاستقلال الشكلي وتطبيق الاختيارت الكبرى الاقتصادية والاجتماعية ما هي النتيجة؟

ظهرت هذه النتيجة في صورة واضحة ومكبرة لا تحتمل الإخفاء أو تغطيتها بالمساحيق.

في الأشهر الثلاثة لتطبيق قانون الطوارئ الصحية ظهرت حقيقة أن إبقاء الشعب في الحجر الصحي مستحيل إذا لم يتوفر الحد الأدنى للعيش، فاتضح أن الحاجة للقمة العيش تهم أكثر من 20 مليون نسمة واضطرت الدولة للبوح بهذا الرقم وهذه الحقيقة لتبرير هزالة دعمها أو محدودية المستفيدين.

اختيارات أوصلت البلاد إلى هذا المستوى من الفقر ليست فقط فاشلة بل هي جريمة سياسية في حق هذا الشعب لأنها جريمة تولدت عليها خسائر فادحة وأعطاب لن تنمحي بسهولة.

من أجل مواجهة هذه الأوضاع لم يجد الكادحون في المدن والبوادي طريقا آخر سوى الخروج للمطالبة بالحقوق، فكان المغرب المهمش في طليعة هذه الحركات الشعبية، وهذا هو الاتجاه الذي انطلق منذ 2014، وهو يعني أن تلك الهبة الشعبية التي أطلقتها حركة 20 فبراير اتجهت إلى توطين المطالب في الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، البيضاء، طنجة، فاس، مراكش.... وفي المغرب العميق... وكان في طليعتها حراك الريف وجرادة وزاكورة... وبني تادجيت والفنيدق وستتبعها مناطق أخرى.

فإذا كان لنا أن نعطي تقييما أوليا لعشر سنوات من نضال شعبنا فإننا، انطلاقا من القانون الذي يقول ومفاده أن الشعوب لا تطرح إلا الأسئلة التي تستطيع الإجابة عليها، فإننا نعتبر محاولة حرك 20 فبراير كانت محاولة الإجابة على سؤال التغيير الضروري لفتح طريق تقدم وتطور بلادنا، عبر القضاء على عوامل التخلف التي في قلبها الاستبداد السياسي والاحتكار الاقتصادي والتخلف الاجتماعي. لكن في هذه المحاولة لحركة 20 فبراير اتضح أن التفاف المخزن نجح نسبيا في كبح جماح الحركة، وفي تقييم أسباب ذلك استخلص هذا الشعب العظيم خلاصات، من بينها أن الحركة لم تكن بذلك الزخم الحاسم وبقيت فئات اجتماعية على الهامش أو مترددة أو متخوفة، ولهذا وجب التوجه لتوطين مطالب الحركة وبرامجها وتعريف أهدافها في أماكن تواجد هذه الفئات المتخوفة أو المترددة وهي الأحياء الشعبية بالمدن والدواوير في البوادي. هكذا توجهت الإرادة إلى المغرب المهمش عبر إطلاق حراكات محلية على قاعدة مطالب ملموسة تنهض بالإجابة على آثار التخلف والظلم التاريخي الذي نتج عن 65 سنة من الاستقلال الشكلي.

فعلى أساس هذا التقييم نعتقد أن على جميع القوى الحية ببلادنا أن تستنتج واجباتها أو تقف عند تقديراتها وممارستها، وما يجب عليها فعله حتى تستحق ثقة الجماهير وأن تكون في صلبها وتساهم في التغيير الحقيقي المنشود.

لعل التجربة السودانية تلهم المناضلين المخلصين لقضايا الشعب. لقد استطاع الفكر التقدمي والديمقراطي المرتكز على المطالب الاجتماعية أن يبني أكبر تحالف شعبي نقابي مهني سياسي، أنتج الكتلة الحرجة التي فرضت إسقاط رأس النظام، وهي اليوم تغالب التناقضات والمناورات الداخلية والخارجية من أجل استكمال مهام الثورة. درس السودان يعني لنا نحن هنا بأن تشبيك التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير يمكنه أن يحدث التغيير، وهذه الحقيقة لا بد وأن يستحضرها الجميع إذا كان يود أن يشارك في التغيير من الداخل النضالي وليس الركوب على حركية الشعب وسرقتها كما حصل في مصر وتونس.

ليس للنظام ما يعطيه كجواب على حاجيات واحتياجات العشرين مليون إلا السياسة البوليسية أو توزيع الوعود والأوهام أو إلقاء المسؤولية على الأحزاب الكومبارس. وتلهية الجميع في لعبة انتخابية لا تنتج إلا المؤسسات الشكلية الخاوية. ولهذا يجب أن نتوجه نحن القوى المناضلة إلى الانخراط القوي في الحراكات التي تطلقها جماهير المغرب المهمش، وأن نساهم في بناء التنظيمات الذاتية المستقلة لهذه الحراكات وتشبيكها مع بعضها البعض في مناطق أخرى. ومن جهة أخرى، وبشكل أساسي، العمل الدائم والدؤوب لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة في المواقع العمالية بهذه المناطق وفي المدن الكبرى. وأهمية هذا الحزب تكمن في كونه يساعد الطبقة العاملة في الانخراط الوعي في هذه الحراكات الاجتماعية، كما أنه سيكون مدرسة تكوين الأطر الداعية والمحرضة والمنظمة للحركات النضالية الراهنة والمقبلة.

ليس للنظام ما يعطيه كجواب على حاجيات واحتياجات العشرين مليون إلا السياسة البوليسية أو توزيع الوعود والأوهام أو إلقاء المسؤولية على الأحزاب الكومبارس. وتلهية الجميع في لعبة انتخابية لا تنتج إلا المؤسسات الشكلية الخاوية. ولهذا يجب أن نتوجه نحن القوى المناضلة إلى الانخراط القوي في الحراكات التي تطلقها جماهير المغرب المهمش، وأن نساهم في بناء التنظيمات الذاتية المستقلة لهذه الحراكات وتشبيكها مع بعضها البعض في مناطق أخرى.

عاملات النسيج بين الاستغلال المكثف والتقتيل الفردي والجماعي

لقد عرفت وضعية عاملات وعمال قطاع النسيج والألبسة بطنجة تدهورا مستمرا وخاصة بعد القضاء على أي إمكانية تنظيمية نقابية لهم للدفاع عن حقوقهم مهما كانت بسيطة ومشروعة، مثل الضمان الاجتماعي أو الساعات الإضافية أو الحد الأدنى للأجور الخ... بدون الحديث عن التعسفات والتحرشات والحق النقابي والأمومة... وهكذا في السنوات الأخيرة كانت هناك تراجعات خطيرة شملت الشركات الكبرى التي كانت تحترم نسبيا الضمان الاجتماعي والساعات الإضافية.

تقدم جريدة النهج الديمقراطي في هذا الملف، اضافة إلى مقالات حول الموضوع، خلاصات دراسة "حالة إفرادية حول ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة" المنجزة سنة 2019 من طرف منظمة "حملة الملابس النظيفة سيتيم كاتالونيا" (SETEM CATALUNYA) بشراكة مع جمعية تواصل بطنجة. وتستند الدراسة على المعلومات المستخرجة من التحليل الإحصائي للممسوحات التي أجريت في إطار بحث ميداني يهدف إلى التعرف من أفواه العمال على ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة. ونظرا لطول الدراسة وأهميتها، ستعمل الجريدة على نشر تفاصيلها في الأعداد القادمة.

حول ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة 2019

استنتاجات الدراسة

في الأسطر التالية، سنقدم سلسلة من الاستنتاجات بشأن المتغيرات التي تم تحليلها وفقًا لظروف العمل والصعوبات التي تواجه العمال والعاملات في قطاع النسيج والأحذية المغربي وبالتالي بإنشاء موجز بيانات العمال والعاملات في هذين القطاعين.

أولاً، بعد تحليل واستخلاص المعلومات، نلاحظ أن أكثر من 80% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع يقولون أن شركاتهم تعمل لصالح INDITEX (وتحديداً Zara و BershkaوStradivarius) ونصف هؤلاء الأشخاص يقولون أنهم يعملون أيضًا لصالح Mango وVioleta (هذه الثانية تعتبر تابعة للشركة الأولى). ما تبقى من العلامات التجارية التي ذكرها الذين سألناهم فقط يمثل نسبة لا تتجاوز 5%.

ثانياً، بالنظر إلى البيانات السابقة، يمكننا إنشاء موجز بيانات للعمال والعاملات مع مراعاة التالي: البيانات الاجتماعية والراتب والضمان الاجتماعي والحرية النقابية كمتغيرات ذات أهمية في هذا الإنشاء. لذلك، وفقًا لأجوبة الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء نحدد موجز بياناتهم كما يلي:

من وجهة نظر القطاع الاجتماعي:

- معظمهم من النساء، أي يمثلون نسبة 68.38% من مجموع العمال/ات ويمثل الرجال نسبة 31.62%.

- الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا يصرحون أن ليس لديهم مستوى دراسي عالي. تمثل الثانوية المستوى الدراسي الأكثر شيوعا بنسبة 53% من المجموع.

- 72% من الأشخاص يجهلون تشريعات العمل المغربية.

- 44% من الأشخاص يعملون منذ 5 سنوات أو أقل و20% منهم بين 10 و15 سنة و18% منهم بين 15 و20 سنة و18% منهم أكثر من 15 سنة.

- 79% من الأشخاص لديهم 5 سنوات من الأقدمية في الشركة و17% بين 5 و10 سنوات و4% منهم 10 سنوات أو أكثر.

- من بين 86% من الأشخاص الذين لم يتلقوا تدريبات في الشركة، 62% نساء و24% رجال.

من وجهة نظر التعاقدية والراتب وساعات العمل:

- 70% من الأشخاص يشيرون إلى أنه ليس لديهم عقد عمل.

- فيما يتعلق بمدة علاقة العمل، فإن 75% يشيرون إلى أنها غير محددة مقابل 25% ممن صرحوا بأنها مؤقتة.

- يوم العمل العادي وفقًا للتشريع المغربي يتضمن 44 ساعة، ولكن 53% من العمال يشيرون إلى أنهم يعملون ما بين 44 و54 ساعة في الأسبوع و45% بين 54 و63 ساعة في الأسبوع و2% بين 64 و93 ساعة في الأسبوع .

- تقدم الفقرات التالية بيانات وملاحظات أكثر تفصيلاً حول النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة التي أجريت في القطاع الصناعي في المغرب ولكن بطريقة تحليل أعضاء جمعية التواصل، فحاليًا:

- ما يقرب من 60٪ من إجمالي العاملين في القطاع يكسبون رواتب أقل من الSMIG المنصوص عليه بموجب القانون و30٪ منهم فقط يحصلون على الحد الأدنى للأجور.

- جانب آخر من المهم الإشارة إليه يتعلق بمزايا الضمان الاجتماعي التي يجب أن يضمنها العمل في علاقة عمل قانونية وعادلة.

- ووفقًا للجمعية، ذكر 44٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، ومن بين الـ 56٪ المتبقين، قال 36٪ منهم فقط إنهم لا يعرفون ما إذا كان مدراءهم قد دفعوا هذه الرسوم حتى الآن. هذه مسألة أساسية، نظرًا لأن عدم تحديث مساهمات الضمان الاجتماعي يعني أن أكثر من 60٪ من العمال/ات الذين شملهم الاستطلاع لا يتمتعون بأي حق في التغطية الصحية (حاليًا صندوق كورونا الذي أسسه الملك) إلا لو كان ذلك من دخلهم الخاص أو من وظائف أخرى.

- هذه المظالم، المسماة "سرقة الأجور" لها تأثير كبير على السكان الذين، كما سيتم توضيحه، يعملون في ظروف سيئة للغاية - الأماكن المحصورة والحارة والباهتة - التي لا تساعد في العناية بالصحة المهنية. هذا، بالإضافة إلى الإرهاق - ساعات طويلة دون راحة كافية أو عدم الاستمتاع بعطلة نهاية الأسبوع - ما يتسبب في إصابة مجموعة العمل بأمراض مهنية مختلفة.

- الشركات ذات أعلى عدد من العمال لديها متوسط راتب أعلى.

- 70% من العمال يقولون إن ليس لديهم قسط.

- 87.12% يحصلون على رواتبهم شهريًا و12% في منتصف الشهر.

من وجهة نظر السلامة والنظافة والبيئة في مكان العمل:

- أكثر من 75% يشعرون بالتعب في العمل "في أغلب الأحيان".

- 44% يعتقدون أنه يوجد عنف في الشركة.

- 40% يقولون أنه يوجد عنف لفظي في الشركة.

- 30% من النساء و44% من الرجال يشيرون إلى وجود تحرش جنسي داخل الشركة.

- حوالي 70% يقولون أنهم تلقوا ضغوطا أو تهديدات في مكان العمل.

- على الرغم من أنه يتم توفير خدمة النقل لمعظمهم (94%) من قبل الشركة، فيتم خصم هذه الخدمة من راتب 85% من العاملين.

- 68% من العمال لديهم مطعم في مكان العمل ومدة الاستراحة الأكثر شيوعا هي ساعة واحدة لـ67% من العمال.

- أكثر من 60% يقولون إن في مكان العمل توجد حرارة مرتفعة.

- 71% يشيرون إلى عدم وجود زي موحد في العمل.

من وجهة نظر حقوق العمال والنقابات

- 87%يعتقدون أنه لا توجد حرية إنشاء النقابات.

- 74% يعتقدون أن قانون العمل المغربي لا يُحترم.

- جميعهم (100%) يقولون إن عواقب الانضمام إلى النقابات تنطوي على تلقي تهديدات و/أو الفصل من العمل.

- 49% يشيرون إلى عدم تمتعهم بحقوق الأمومة.

قطاع الالبسة بطنجة:انتهاكات خطيرة لحقوق العاملات

ألبرت سالاس *

1 – المقدمة:

بين عامي 2002 و2003، أجرى المركز المرجعي الوطني (CRN) تحقيقين مع جمعية التواصل المغربية كشفت عن الانتهاكات والاعتداءات لحقوق العمال الأساسية حدثت في مصانع الألبسة بمدينة طنجة. من خلال هذه التحقيقات، استنكر العمال ساعات العمل التي تصل إلى 14 ساعة في اليوم والأجور التي تكون تحت الحد الأدنى القانوني والظروف غير الصحية وغير الآمنة في المصانع وقلة الحماية الاجتماعية. أدت هذه التحقيقات إلى إنتاج فيلم وثائقي بعنوان "Trapos Sucios– الأمور الخفية"، والذي تم بثه على التلفزيون الإسباني، وفي تقرير نشره الCRN وIntermón Oxfam بعنوان "الموضة، نسيج من الظلم La moda– un tejido de injusticias".

دفعت هذه الشكاوى الأولى، التي وثقها الCRN ، شركات الأزياء الإسبانية الكبيرة إلى الالتزام بإنشاء آليات مراقبة لظروف العمل في سلسلة التوريد الخاصة بها. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعلنت الشركات الإسبانية متعددة الجنسيات العاملة في المغرب عن استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها لإقناع الرأي العام والمستهلكين بعدم وجود استغلال في العمل في إنتاج ملابسهم.

في عام 2011، أجرى الCRN تحقيقًا جديدًا في طنجة نُشر تحت عنوان: "الأزياء الإسبانية في طنجة: عمل ومحاولة عيش عاملات الألبسة– La moda española en Tánger: trabajo y supervivencia de las obreras de la confección" واستنكر هذا التحقيق أنه على الرغم من كون الرواتب التي يتم دفعها في المصانع التي تزود الشركات الإسبانية الكبيرة تصل في الغالب إلى الحد الأدنى للأجور، إلا أن مدة العمل التي تزيد عن 50 ساعة في الأسبوع واستمرار غياب الحماية الاجتماعية لأصغر العاملات سناً مازالت ممارسات قياسية في صناعة الألبسة بطنجة. وشرح نفس التقرير الآليات التي سهلت على المصانع اجتياز عمليات التدقيق أو الافتحاص الاجتماعي دون مشاكل، وأن نموذج الإنتاج لم يسمح للعمال وأسرهم بالخروج من الفقر على الرغم من ساعات عملهم الطويلة.

يشكل هذا التقرير استمرارية لهذه الأعمال بهدف رصد الظروف التي تستمر فيها الصناعة في طنجة بعد عقد من الأزمة الاقتصادية وفترة طويلة شهدت احتجاجات سياسية واجتماعية في المغرب، والتي شهدتها طنجة بقيادة حركة عمالية ذات حضور قوي لعاملات الألبسة.

2 – البحث

2–1 – ملاحظة منهجية

يعرض هذا التقرير نتائج العمل الميداني الذي تم إجراؤه في فترة ما بين مايو ويوليو 2019، والذي تمثل في إجراء 132 دراسة استقصائية لعمال وعاملات الألبسة في طنجة. كان العمال الذين شملهم الاستطلاع يعيشون في أحياء العوامة والمغوغة والكزناية المنطقة الحرة للكزناية.

تم إجراء الاستطلاعات من قبل مستطلعي ومستطلعات الرأي المرتبطين بجمعية التواصل.

2–2 – الأهداف

أجرى المستطلعون المقابلات في المصانع وفي منازل الأشخاص الذين شملهم المسح أو في مباني جمعية التواصل، وقد اجتمعوا من خلال معارفهم.

والهدف ليس توسيع الاستنتاجات لتشمل جميع عمال الألبسة في مدينة طنجة، بل الهدف هو رواية القيود المفروضة على العمال والعاملات عند المطالبة بحقوقهم من خلال 132 حالة التي استنتجها التقرير.

3– 2 – المؤشرات الديمغرافية

٪ 68 من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع هم من النساء و32٪ من الرجال. الوجود الأكبر للمرأة يمثل واقع قطاع الألبسة في المغرب، الذي يتسم بتأنيث كبير.

كان معظم العمال الذين تمت مقابلتهم دون سن الثلاثين. 19٪ من المجموع تتراوح أعمارهم بين 16 و20 سنة، 23٪ بين 21 و25 سنة و27٪ بين 26 و30 سنة. 69٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع تقل أعمارهم عن 30 عامًا و4٪ فقط هم فوق سن الأربعين.

53٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع قد التحقوا بمدرسة ثانوية و5٪ لديهم دراسات عليا أو جامعية. 29٪ أنهوا دراستهم الابتدائية و12٪ أفادوا أنهم ليس لديهم أية مؤهلات.

يتمتع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا بمستوى تعليمي أعلى وهناك فرق بسيط بين تعليم الرجال والنساء. من ناحية أخرى، بالنسبة للفئات العمرية فوق 25 عامًا، يميل الرجال إلى الحصول على مستوى تعليمي أعلى من النساء.

60٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع قدموا إلى طنجة في السنوات العشر الماضية. وهذا يدل على أنه على الرغم من ركود النشاط الصناعي في بداية العقد، استمرت طنجة في كونها قطب جذب للسكان الباحثين عن عمل في قطاع صناعي مستمر في النمو.

3 – السياق: صناعة الألبسة في المغرب وفي مدينة طنجة

بحسب وزارة الصناعة الإسبانية، فإن صناعة الألبسة توظف 165 ألف شخص في المغرب، مما يشكل رابع أكبر قطاع تصدير في البلاد بعد صناعة السيارات والفوسفات والأعمال الزراعية. بعد ركود بسيط بين عامي 2008 و2012، استمر القطاع في النمو عامًا بعد عام: من 132.061 طنًا من المنتجات الجاهزة المصدرة في عام 2014 إلى 150.730 في عام 2018. من حيث القيمة الاقتصادية ارتفعت صادرات الألبسة من 2.675 مليون سنة 2014 إلى 3.104 في 2018.

وفقًا للجمعية المغربية للصناعات النسيجية والألبسة (AMITH) ، يتم تصنيع ما بين 1000 مليون قطعة ملابس في البلاد كل عام ويتم إنتاج 600 مليون في المصانع بمصادر خارجية للأداء من قبل الشركات الأجنبية و100 مليون فقط تنتج عن

المصنّعين المحليين. الواجهات الرئيسية لصادرات الألبسة المغربية هي الأسواق الإسبانية والفرنسية والبريطانية والأيرلندية والبرتغالية.

بدأ وجود شركات الأزياء الإسبانية في المناطق الصناعية بالرباط وطنجة والدار البيضاء في أواخر الثمانينيات، خلال الانتقال الأول إلى الخارج، لقطاع كان له أهمية كبيرة ولكنه اختفى في غضون سنوات قليلة من المناطق الصناعية الاسبانية. القرب من شبه الجزيرة الإسبانية والقيود المفروضة على استيراد الألبسة من آسيا التي فرضتها اتفاقية الألياف المتعددة جعل من المغرب دولة جذابة للغاية للقيام بمهام الخياطة (كثيفة العمالة) لسلاسل التوريد للشركات الكبرى. خلقت صناعة الألبسة آلاف الوظائف، لكن ظروف العمل وحياة العمال والعاملات قاسية جدا.

ابتدءًا من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى ضغط النقابات والشكاوى من الحملات الدولية إلى تبني أشهر ماركات الألبسة لقواعد السلوك وأنظمة التدقيق الاجتماعي. لم تتمكن هذه الآليات الطوعية للتحكم في ظروف العمل في سلاسل الإنتاج من القضاء على الانتقادات والشكاوى المتعلقة بانتهاك القانون فيما يتعلق بالأجور أو ساعات العمل أو الحقوق النقابية. لا يتحكم الجزء الأكبر من صناعة الألبسة الإسبانية في الشروط التي يفرضها موردوها على العمال والعاملات. تُجرى معظم عمليات التدقيق الاجتماعي بطريقة متسرعة وسريعة وبإخبار مسبق لأصحاب المصانع، ومن الواضح أنها كانت غير فعالة في الكشف عن انتهاكات العمل في سلسلة التوريد.

بالإضافة إلى الفجوات في أنظمة التحكم، نجد أن الممارسات التجارية للعلامات التجارية الإسبانية والأوروبية لا تتبع قواعد سلوك العمل. تعطي استراتيجيات المشتريات واللوجستيات، التي اعتمدتها الشركات الكبيرة في العقدين الماضيين، الأولوية لخفض تكاليف التخزين وتجعل الوقت المنقضي بين تصنيع قطعة من الألبسة ووصولها عند الخروج من المتجر يكون من الحد الأدنى. تقلل السرعة العالية لدورات الإنتاج من تكاليف التخزين وتحول المخاطر المرتبطة بتغيرات السوق من الشركة عبر الوطنية إلى الشركات الموردة لها. وإذا لم تحصل المجموعة على النتائج المتوقعة فيمكن خفض الإنتاج دون أي تكلفة بالنسبة للمجموعة الأولى ولكن تجبر سلاسل التصنيع على الحفاظ على مرونة كبيرة.

في النتيجة تنتهي هذه المرونة بالتأثير على طريقة عمل المصانع وورش صناعة الألبسة. تصبح القوالب الثابتة عبئًا ويتضاعف العمل المؤقت وتضطر العاملات إلى العمل لساعات إضافية دون إشعار مسبق عندما يكون من الضروري إنهاء عمل ما، كما يصبح شيء عاديا الاستعانة بمصادر خارجية صغيرة. من الشائع أن نفس أصحاب المصانع الخط الأول الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العلامات التجارية الإسبانية والدولية أن يعهدوا بجزء من الإنتاج إلى أوراش عمل أخرى تقدم ظروفا أكثر قسوة للعمال.

4 – ظروف عاملات عمال طنجة

1 –4 ظروف عاملات عمال طنجة

ندد الCRN بالانتهاكات التي تتعرض لها العاملات في صناعة الألبسة العالمية منذ ما يقرب 30 عامًا. تتغذى سلاسل التوريد الطويلة، التي تضم علامات تجارية عالمية وشبكة واسعة من الشركات الموردة التي تصنع الألبسة لبلدان الجنوب، من خلال عمل آلاف العمال/ات. تعد الأجور المنخفضة وساعات العمل المفرطة وظروف العمل غير الصحية والضعيفة وغياب الحماية الاجتماعية وعدم احترام الحريات النقابية، الجوانب الرئيسية لسوق العمل العالمي التي ندد به الCRN طوال تاريخه.

من الأعمال المنجزة في مدينة طنجة عام 2019، يمكننا إبراز النتائج التالية مجمعة في أربعة أقسام:

– حرية تكوين النقابات وانعدام الحماية العمالية والاجتماعية.
– فترة العمل والجدول الزمني.
– الأجور وكشف الرواتب.
– الصحة والظروف في مكان العمل.

من المشاكل الرئيسية في قطاع الألبسة في المناطق الصناعية بطنجة عدم انتظام علاقات العمل.70٪ من بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع قالوا إنهم ليس لديهم عقد عمل، وقال 6٪ منهم إنهم توصلوا إلى اتفاق شفهي، وأعلن 24٪ منهم فقط أنهم وقعوا عقدًا صالحا قانونًا.

يؤدي عدم وجود عقد إلى العديد من الصعوبات في تنظيم النقابات العمالية وإلى هشاشة أكبر في التعامل مع سوء المعاملة في مكان العمل. من بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع والذين ليس لديهم عقد عمل، قال أكثر من 50٪ منهم إنهم تلقوا تهديدات أو تعرضوا للطرد عند محاولتهم الانضمام إلى نقابة، بينما من بين الأشخاص الذين لديهم عقد، فإن نسبة الأشخاص الذين أبلغوا عن تعرضهم لهذا النوع من الانتهاكات كانت 30٪.

يتطلب الإبلاغ عن الانتهاكات والعمل الجماعي للدفاع عن ظروف العمل أن يكون العمال والعاملات قادرين على الانضمام إلى النقابات. ذكر 88٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنه لا توجد حرية تكوين النقابات في أماكن عملهم.

إن الحصول على عقد رسمي لا يضمن الامتثال لحقوق العمال، ولكنه يشكل عاملاً وقائيًا ضد قمع الحقوق والحريات النقابية.

من أجل الحصول على الحماية الاجتماعية في حالة المرض أو حالة البطالة المفاجئة، من الضروري أن يتم تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي وأن تجعل الشركات مساهماتهم فعالة. أفاد 36٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم غير مسجلين في الضمان الاجتماعي. 44٪ من العمال –بما في ذلك السابقون–

أكدوا أن شركتهم لا تمتثل لمدفوعات الضمان الاجتماعي.

قال 55٪ من العمال أن الشركة لم تعلن عن إجمالي ساعات العمل ولم تكن تأخذ بعين الاعتبار ساعات العمل الإضافي أو جزء من يوم العمل الفعلي.

منذ تسعينيات القرن الماضي، تضمنت مدونات قواعد العمل الخاصة بسلاسل الألبسة الدولية ضرورة معرفة العمال بقوانين العمل التي تحميهم وتلزم الشركات باتخاذ إجراءات فعالة حتى تصبح هذه المعرفة فعالة في سلسلة التوريد بأكملها.

قال 70٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إنهم ليسوا على علم بتشريعات العمل. وتجدر الإشارة إلى أن معرفة العمال بتشريعات العمل تعتمد إلى حد كبير على مستوى دراساتهم. لم يذكر أي من الأشخاص دون دراسات (الذين يمثلون 12٪ ممن شملهم الاستطلاع) أنهم يعرفون تشريعات العمل.

إلى الصعوبات الناجمة عن الافتقار إلى الحرية النقابية التي يراها العمال، يجب أن نضيف عدم الاستقرار الوظيفي الكبير في القطاع والذي يترجم إلى معدل تغيير كبير للقوى العاملة. 79٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع كانوا يعملون في الشركة لمدة 5 سنوات أو أقل في وقت إجراء الاستطلاع. في المقابل، 40٪ منهم كانوا يعملون في قطاع الألبسة لأكثر من 10 سنوات.

2 – 4 – فترة العمل والجدول الزمني

فترة العمل القانونية في المغرب هي 44 ساعة في الأسبوع، ولكن من بين الذين شملهم الاستطلاع، 53٪ كانوا يعملون ما بين 44 و54 ساعة في الأسبوع و45٪ منهم ما بين 55 و63 ساعة في الأسبوع وقال 2٪ إنهم عملوا ما بين 64 و93 ساعة في الأسبوع في المصنع أو الورشة.

ادعى 31٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم يعملون ما يصل إلى 4 ساعات من العمل الإضافي في الأسبوع. أفاد 46٪ أنهم يعملون ما بين 4 و8 ساعات إضافية في الأسبوع و23٪ يقومون بما بين 8 و12 ساعة في الأسبوع خارج ساعات الدوام العادية. ذكر 27٪ من الأشخاص الذين أجابوا على الاستطلاع أن العمل الإضافي كان يقام دون إشعار مسبق.

قد يكون الاضطرار إلى العمل لساعات إضافية في الليل أو في عطلات نهاية الأسبوع عائقا كبيرا أمام راحة العاملين. قال 14٪ من العمال إنهم كثيرًا ما عملوا ساعات إضافية في عطلات نهاية الأسبوع و49٪ أجابوا في بعض الأحيان. فيما يتعلق بالعمل الليلي، قال 2٪ من المشاركين أنهم يعملون ساعات إضافية في الليل و24٪ منهم أجابوا في بعض الأحيان.

نتيجة هذه الفترات هي إدراك التعب الجسدي لدى العمال والعاملات. 75٪ منهم يقولون أنهم يشعرون بالإرهاق في كثير من الأحيان أثناء مهام عملهم.

3 – 4 – الأجور وكشف الرواتب

في المغرب، كان الحد الأدنى لأجر المهنيين في نهاية عام 2019 يقدرب14.13 درهمًا للساعة (حوالي 1.3 يورو). إن القيام بيوم كامل من العمل يعادل 2.698 درهمًا شهريًا (حوالي 248 يورو).

50٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع يسجلون رواتب شهرية حول الSMIG، ما بين 2.250 و2.999 درهم شهريًا. 20٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع يكسبون أقل من 2.250 درهم في الشهر.

على الرغم من حصول الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، في معظم الأحيان، على مبالغ شهرية مماثلة للحد الأدنى القانوني للأجور، إلا أن هذا يصبح ممكنا فقط من خلال العمل لساعات إضافية، لأنه في معظم الحالات لا يصل أجر الساعة إلى ال .SMIG٪60 من النساء اللاتي أجبن على الاستطلاع يتقاضين أجرًا في الساعة يقل عن 14 درهمًا. بالنسبة للرجال، ما يصل إلى 70٪ منهم يتقاضون أجوراً في الساعة أقل من الSMIG .

وبالتالي، فإن الامتثال للحد الأدنى القانوني للأجور أعلى بين العمال الذكور مقابل العاملات، على الرغم من أن الأجور المنخفضة أكثر تداولا بين النساء. حوالي 15٪ من العاملات يكسبن أقل من 10 دراهم في الساعة (أقل من 1 يورو) ، بينما هذه النسبة بين الرجال لا تصل الى 10٪.

4-4 – الصحة وظروف العمل

كانت الصحة في مكان العمل والظروف التي يتم فيها تنفيذ مهام العمل مصدر قلق متكرر منذ أن كشفت الشكاوى المقدمة من مجموعات من عمال الألبسة في أوائل التسعينيات عن الثغرات الخطيرة الموجودة في المصانع في جميع أنحاء العالم.

في الاستطلاع الذي تم إجراؤه، قال أكثر من 60٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إن مكان العمل حار للغاية.

ذكر 50٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنه يمكنهم الذهاب إلى الحمام مرتين فقط خلال يوم العمل بأكمله و10٪ منهم أجابوا مرة واحدة فقط. ذكر 32٪ منهم فقط أنه بإمكانهم الذهاب إلى الحمام حسب الحاجة.

94٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع لديهم وسائل نقل توفر من طرف الشركة للذهاب إلى وظائفهم. ومن بين هؤلاء، قال 86٪ أنه تم خصم تكلفة المواصلات من رواتبهم. كان التقييم الذي أجراه العمال في معظم الحالات "سيئًا" أو "منتظم". قال 13٪ منهم أن النقل كان سيئًا و63٪ منهم قيموه بأنه منتظم.

ادعى 41٪ من العمال الذين شملهم الاستطلاع أنهم عانوا من نوع من أنواع التعبير العنفي اللفظي في مكان العمل.

ذكرت 30٪ من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع أن حالات التحرش في مكان العمل تحدث في مكان العمل. من المثير للدهشة أن 45٪ من الرجال الذين شملهم الاستطلاع قالوا إنهم اكتشفوا هذه المواقف.

الاستنتاجات: التداعيات الاجتماعية لنموذج الإنتاج

استهدف أول نقل إلى الخارج للمنسوجات الإسبانية المغرب كوجهة بسبب قربه من شبه الجزيرة وبسبب القيود المفروضة على استيراد القطع من آسيا التي فرضتها اتفاقية الألياف المتعددة (AMF) حتى عام 2005. أدى نمو العمالة الصناعية إلى تحويل

مدن مثل طنجة والدار البيضاء والرباط إلى مناطق جذب الهجرة الداخلية. تم إنشاء عدة آلاف من الوظائف في قطاع المنسوجات والألبسة، لكن الظروف المعيشية للأشخاص الذين يقومون بهذه الوظائف قاسية بشكل خاص.

منذ عام 2002، كشفت تقارير وتحقيقات متتالية من قبل حملة الألبسة النظيفة عن الانتهاكات والاعتداءات لحقوق العمل الأساسية التي حدثت في مصانع الألبسة الجاهزة للتصدير. شكلت ساعات العمل المفرطة ووجود نسبة عالية جدا من العمال بدون عقد أو حماية اجتماعية من أي نوع والعمل في ظروف غير صحية الواقع اليومي للعاملات والعمال المغاربة.

في السنوات الأخيرة، تم تخفيف بعض هذه المشاكل لكن العديد من العمال/ات المغاربة يواصلون أداء ساعات عمل تتجاوز بكثير الحدود التي وضعها قانون الشغل المغربي. عمل 47٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في هذا البحث أكثر من 55 ساعة في الأسبوع مقابل رواتب تبلغ حوالي 250 يورو شهريًا. لا تظهر هذه البيانات أي تقدم فيما يتعلق بالدراسة التي أجرتها حملة الألبسة النظيفة في عام 2011 وهي مقلقة لدرجة أن الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع عملوا في مصانع الخط الأول وهي تلك التي تقدم عادة ظروف عمل أفضل. في عام 2011، تمكنت الحملة من التحقق من أن ظروف الأوراش الصغيرة كانت أسوأ بكثير وتمكنت من تسجيل 12 ساعة عمل يوميًا لمدة ستة أيام في الأسبوع مع رواتب تقل عن 200 يورو شهريًا.

على الرغم من قسوة هذه الوظائف، إلا أن المناطق الصناعية تستقبل موجات مستمرة من سكان الريف الباحثين عن عمل في المصانع. على الرغم من أنه من الصعب للغاية مراقبة التنقل الداخلي بدقة من الريف إلى المدينة، إلا أن نمو سكان الريف وصل إلى الركود في العقود الأخيرة وأنشأت المدن ذات النشاط الصناعي أحياء حديثة للطبقة العاملة وأصبحت أقطاب جذب للمهاجرين. من بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في سياق هذا البحث، كان 60٪ يعيشون في مدينة طنجة منذ أقل من 10 سنوات.

في المغرب، كما هو الحال في بقية البلدان الصناعية الحديثة، تتغذى المصانع من قبل العمال والعاملات الذين يقيمون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. هذه الحقيقة تسهل قبول ظروف العمل غير المستقرة وتعيق التنظيمات الجماعية للتعامل مع الانتهاكات. يضاف إلى هذه الصعوبات الضغوط على العمال والعاملات حتى لا يصبحوا جزءًا من نقابات أو منظمات. لدرجة أن 88٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ادعوا عدم تمتعهم بالحريات النقابية.

مع مستوى تنظيم العمال الضعيف للغاية تظل ظروف مراكز العمل والعلاقات التي يتم إنشاؤها محفوفة بالمخاطر. ذكر 60٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنه لا يمكنهم الذهاب إلى الحمام إلا مرة أو مرتين خلال يوم العمل. قال 41٪ منهم إنهم تعرضوا للعنف اللفظي وقالت 30٪ من النساء إنهن تعرضن للتحرش الجنسي.

بعد أكثر من عقدين من المصادقة على أول مدونات سلوك عمل من قبل شركات الألبسة الإسبانية الكبيرة، يظهر الواقع اليومي لعمال/ات طنجة مرة أخرى أن هذه الرموز وآليات التحقق الخاصة بها لا يمكنها استبدال قوانين العمل بضمانات ولا التفاوض مع المنظمات النقابية.

تمسكت حملة الألبسة النظيفة لأكثر من 30 عامًا بفكرة أن الشركات الدولية عليها أن تتحمل مسؤولية لا مفر منها عن ظروف عمل العمال/ات في سلسلة التوريد الخاصة بهم، حتى لو كانت صناعة الألبسة في أيدي الشركات المحلية. تم بناء آليات التحقق من الامتثال لحقوق العمال والعاملات في سلاسل التوريد هذه من الطبيعة التطوعية للعلامات التجارية الدولية، التي كلفت شركات خارجية بإجراء عمليات تدقيق اجتماعية في مصانع الموردين في إطار استراتيجيات "المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركات".

لسوء الحظ، فإن معظم عمليات التدقيق سطحية وقد أثبتت عدم فعاليتها في الكشف عن الاحتيال في سجلات التوقيت، أو الحساب المزدوج للأجور أو المخالفات في التسويات مع الضمان الاجتماعي. لا تعدل قواعد السلوك وعمليات التدقيق الاجتماعي علاقات العمل على أساس عدم وجود منظمة نقابية وتتميز بنموذج إنتاج عدواني للغاية يتطلب من الموردين التحلي بالمرونة في الإنتاج الذي له تأثير مباشر على ظروف العمال والعاملات.

من الصعب التوفيق بين خصائص إنتاج الألبسة في القرن الحادي والعشرين وبين استقرار معين في علاقات العمل. خدمة المنتجات بمرونة، مع الطلبيات الصغيرة التي يمكن تعديلها حسب الطلب، تقلل من تكاليف التخزين والمخاطر التجارية. مع التدفق المستمر للمنتج، تكون المخزونات ضئيلة وإذا لم يحقق المنتج النجاح المتوقع، فيمكن تعديل الإنتاج. تنتقل المخاطر من العلامة التجارية إلى المصنع المورد ومنه إلى العمال/ات. في حالة تراكم الكثير من العمل، تتم زيادة ساعات العمل أو الاستعانة بمصادر خارجية لجزء من الإنتاج في ورش صغيرة. إذا لم تكن هناك طلبيات، فسيتم الاحتفاظ بالنموذج بحجم أصغر.

حتى الآن، يبدو أن الموضة السريعة (ما يسمى ب fast fashion) ، التي توفر نوافذ العلامات التجارية العالمية ذات معدل تغيير مرتفع في المجموعات، لا تتوافق مع ظروف العمل اللائقة. يؤثر هذا الاتجاه على الألبسة منخفضة التكلفة، ولكن غالبًا ما يؤثر أيضًا على العلامات التجارية التي تبيع منتجاتها بأسعار مرتفعة.

في أكثر من 80٪ من الحالات، أكد الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أن مكان عملهم يصنع ملابس من علامات مجموعة Inditex، خاصة من Zara، ولكن أيضًا من Bershka و Stradivarius. كما أعلن نصفهم تقريبًا عن القيام بذلك لصالح Mango وVioleta، التي تعد أيضًا جزءًا منها. أما باقي العلامات التجارية التي ذكرها المستجوبون فلم تتجاوز 5٪ (ذكروا شركات مثل Barios أو Dolce Petit أو Desigual أو El Corte Inglés). كل هذه الشركات لديها قواعد السلوك واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية. في طنجة، لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه حتى تتوافق تصريحات الشركات عن حسن النوايا مع الواقع اليومي للعمال والعاملات.

* ألبرت سالاس: حاصل على درجة علمية في العلوم السياسية من جامعة بومبيو فبرا - UPF ودرجة الماجستير في السياسة العامة والاجتماعية من نفس الجامعة UPF وجامعة جونز هوبكنز- The Johns Hopkins University، ودبلوم في الدراسات المتقدمة من قسم النظرية الاجتماعية بجامعة برشلونة.

ألبسة للماركات العالمية الملطخة بدماء العاملات والعمال

لقد عرفت وضعية عاملات وعمال قطاع النسيج والألبسة بطنجة تدهورا مستمرا وخاصة بعد القضاء على أي إمكانية تنظيمية نقابية لهم للدفاع عن حقوقهم مهما كانت بسيطة ومشروعة، مثل الضمان الاجتماعي أو الساعات الإضافية أو الحد الأدنى للأجور الخ... بدون الحديث عن التعسفات والتحرشات والحق النقابي والأمومة... وهكذا في السنوات الأخيرة كانت هناك تراجعات خطيرة شملت الشركات الكبرى التي كانت تحترم نسبيا الضمان الاجتماعي والساعات الإضافية.

إن هذه الوضعية الكارثية والجائرة في حق العاملات بشكل عام في قطاع النسيج والألبسة بطنجة لا تعرف إلا المزيد من التردي يوما بعد يوم، حيث تعاني العاملات من أبشع شروط الاستغلال والتي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- الآلاف من التسريحات الجماعية في إطار محاربة أرباب المعامل للعمل النقابي المنصوص عليه دستوريا وفي مدونة الشغل مثل ما جرى في شركات متعددة مثل شركة خوبلسا وشركة أمرنيس وشركة كولدن ستريتش وشركة اير اونوم وطيب مروكو.. ومجموعة من الشركات الأخرى، أو بهدف الإجهاز على حقوق العمال البسيطة (الأقدمية،...) وذلك عبر إقفال المعامل مثل شركة نوربد وشركة شعيب بكاستيا، وشركة مانوفكتورينغ، وشركة الطاهري بميناء طنجة... مع العلم أن هؤلاء المشغلين في الوقت الذي يقفلون الشركات القديمة بذريعة الإفلاس يقومون بتأسيس شركات جديدة باسم آخر وتكون أكبر حجما.

- التسريحات الفردية لا تحصى والتي صارت ممارسة يومية ضد العمال والعاملات وخاصة ضد الذين يحاولون الدفاع عن حقوقهم ولا يرضخون للاستعباد. وفي جميع الأحيان، يتم هذا الطرد بشكل تعسفي دون أي سبب يذكر ولا حتى إعلام مسبق، وذلك من أجل خلق جو من الترهيب وعدم الاستقرار.

- وجود نسبة كبيرة من العاملات والعمال يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور تصل حوالي 60% في أغلبية المعامل رغم كدحهم لساعات طويلة من العمل الشاق، والغريب في الأمر هو أن التمييز بين بعض الأنشطة الإنتاجية أصبح سائدا، عكس ما تنص عليه مدونة الشغل التي تلزم باحترام الحد الأدنى للأجور لجميع العمال والعاملات دون أي تمييز.

- وجود نسبة كبيرة من العاملات والعمال محرومون من حقوقهم في الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية رغم اقتطاعها من أجورهم، وحتى الجزء المسجل بالضمان الاجتماعي لا يصرح له إلا بعدد قليل من أيام العمل الفعلية.

- ممارسات حاطة بكرامة العاملات والعمال من طرف المشغلين باستعمال جميع أشكال القمع في حقهم بما فيها السب والقذف والتهديد بالطرد وصولا إلى العنف المباشر والتحرش... الخ وانتهاك صارخ للحق النقابي.

وتقع هذه الانتهاكات والخروقات الخطيرة للقوانين الجاري بها العمل أمام أعين السلطات المحلية والمصالح المعنية بدون أن تقوم بالدور المنوط بها، ألا وهو السهر على احترام القانون. بل أكثر من ذلك يقع كل هذا في ظل انحياز تام وتواطؤ مكشوف للسلطات المحلية ومندوبية الشغل ومديرية الضمان الاجتماعي مع الباطرونا.

أما مع أزمة كوفيد19- فإن الأوضاع زادت سوءا، حيث أن أكثر من 60 في المائة من العمال والعاملات لم يستفيدوا من صندوق دعم الدولة الخاص بالكوفيد19-، إذ أن المستفيدين الذين لهم الحق فيه هم فقط من كان لهم الضمان الاجتماعي ومسرح بهم لدى المؤسسة وهم قلة قليلة.

إضافة إلى اتساع البطالة والتقليل من ساعات العمل فهناك معامل مثل طجروجاكو يعملون فقط يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع وهكذا سار 70.000 من عاملات وعمال قطاع النسيج والألبسة بطنجة، ليس فقط أمام عدم احترام أبسط قوانين الشغل : الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي وعدد ساعات العمل والتغطية الصحية والحق النقابي وغيرها، المنصوص عليها في مدونة الشغل، بل أخطر من ذلك صاروا معرضين للمجاعة والتشريد الجماعي والبؤس، وخاصة بعد أن توقفت الدولة عن أي دعم. وتستمر الباطرونا والماركات فقط في مراعات مصالحها وأرباحها الطائلة، وفي غياب دور النقابات في أي مقاومة عمالية للدفاع عن حقوقهم المشروعة.

هذا علاوة على عدم احترام الشروط الصحية: توفير الكمامات الكافية للعاملات والعمال، تعقيم أماكن العمل والآلات، الحفاظ على مسافة الأمان بين الآلات لا تقل عن متر ونصف، وكذا الاكتظاظ في وسائل النقل مما سبب في تحويل معامل قطاع النسيج والألبسة بطنجة إلى بؤرة انتشار كوفيد19- بالمدينة وتعرض العاملات وعائلاتهن للخطر المحقق.

وعلى سبيل المثل لقد تقدم 6 عمال بتوجيه رسالة لشركة FELL SBEH CONFECTION إلى رئيس إنديطكس بتنسيق مع حملة اللباس النظيف بمدريد من أجل التحقيق في وضعية الشركة التي تعمل خاصة لماركة زارا، وقد أعطت هذه الخطوة أكلها بحيث كان الجواب جد إيجابي وأكد الرئيس أنه سيبعث بلجنة تحقيق في الموضوع.

لكن بعد ذلك للآسف كان جواب الراندیطكس لحملة اللباس النظيف مخيبا للآمال بادعائه أن الشركة تحترم الشروط الصحية كما تقتضيها السلطات الصحية المسؤولة بدون القيام بأي تحقيق جدي في الأمر، بل اعتمد فقط على جواب وأقوال رب المعمل.

وتبعا لذلك أرسلنا لحملة اللباس النظيف فيديوهات وصور وتصريحات للعمال تفند ذلك الادعاء وتُبين أن رب المعمل:

أولا، لا يحترم مسافة الأمان بين الآلات (أي متر ونصف)، وأن المعمل يُشغل تقريبا نفس عدد العاملات ما قبل كوفيد19- وليس ثلث العمال كمال جاء في جواب رب المعمل؛

ثانيا، أن عدد العمالات في حافلة التنقل ليس 9 عاملات كما يدعي في جوابه بل 18 عمالة؛

ثالثا، أن الكمامات الموزعة للعمال/ات غير كافية (كمامة كل 4 ساعات)، فمثلا أعطيت كمامة واحدة للاستعمال لمدة أكثر من 4 شهور؛

رابعا، أن دخول وخروج العمال غير منظم ولا يحترم التباعد ويتم في زحام وفوضى؛

خامسا، التعقيم يتم عند الدخول فقط ولا تعطى مادة التعقيم للعمال طوال مدة العمل.

والحقيقة لم تكن هناك نية وإرادة من طرف انديطكس لمتابعة هذه الخروقات الخطيرة، بحيث كان لأنديطكس طريقة حسابية بسيطة للكشف عن مدى صحة جواب رب المعمل: كان يكفي أن يقارن بين كمية الإنتاج ما قبل كوفيد19- وخلال كوفيد19-، وأن يستنتج بسهولة أن الشركة لا يمكنها أن تنتج تلك الكمية المصدرة في ظروف كوفيد19- بثلث أو نصف عدد العمال/ات كما يدعي رب المعمل. ولكن بما أن المصالح توحدهما في الكذب واستغلال العمال/ات ولو على حساب صحتهم وحياتهم، وهكذا يمكن أن نفهم لماذا انديطكس تشمل حوالي 80 في المائة من معامل قطاع النسيج بطنجة وأن رئيسها من أغنى أغنياء العالم.

جمعية التواصل

الموضة الإسبانية بالمغرب

موجز عن الدراسة انجزت سنة 2012

ابو بكر الخمليشي

قدمت حملة الملابس النظيفة، بحثا في 2 يناير 2012 تم تنسيقه من قبل على مستوى الدولة SETEM ، بعنوان "الموضة الإسبانية في طنجة: عمل عمال الملابس وبقائهم على قيد الحياة"، والذي يحلل ظروف المعيشة والعمل غير المستقرة التي تعاني منها النساء العاملات في النسيج. تعاني ورش العمل في طنجة من موردي العلامات التجارية العالمية الكبيرة. أجري البحث من تجارب 118 عاملاً وعاملة، بالتعاون مع جمعية التواصل.

ويكشف التقرير عن الظروف القاسية لعمال الألبسة المغاربة: ساعات العمل المفرطة، والأجور المنخفضة، والإساءة اللفظية والجسدية، والتعسف في التوظيف والفصل، والإجراءات التأديبية غير المتناسبة، والعقبات التي تعترض العمل النقابي. العمل الإضافي إلزامي ونادرًا ما يتم دفعه. يمددون يوم العمل حتى 12 ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع للرواتب التي لا تتجاوز 200 يورو شهريًا، والتي تقل أحيانًا عن 100 يورو شهريًا. تعتبر العاملات الأصغر سنًا، اللائي تقل أعمارهن غالبًا عن 16 عامًا، متدربات تعملن بدون عقد بنفس عدد ساعات عمل الباقي، ولكن بتكلفة 0.36 يورو/ساعة، أي أقل بثلاث مرات من زملائهن وزميلاتهن.

يوجد في المغرب حضور قوي لورش موردي Zara Inditex و Bershka و Bear لله Pull و Stradivarius و Oysho و Massimo Dutti ذكر معظم العمال الذين تمت مقابلتهم والذين يعملون في صناعة

الملابس لهذه العلامات التجارية الكبرى أن حد الساعات لا يتم احترامه، حيث يصل إلى 65 ساعة في الأسبوع، وعلى الرغم من أن الراتب بشكل عام يصل إلى الحد الأدنى المضمون للراتب المهني (SMIG) في المغرب، فقط 178.72 يورو شهريًا، ما زالوا يعيشون حالة الفقر تعمل العديد من ورش العمل الخاصة بموردي Inditex لصالح Mango . كما يكشف عمال المصانع الموردة للمانجو عن عدم احترام حد الساعات في مراكز عملهم ويعملون حتى 65 ساعة في الأسبوع. وقد حذر تقرير مانجو السنوي لعام 2010 من أن عمليات التدقيق التي أجرتها قد كشفت عن مواقف غير مقبولة لدى بعض الموردين في طنجة وأنه قد تم تحديد فترة ستة أشهر لتصحيح هذه المشكلات. كما تم جمع شهادات من عمال الورشة.

Corte Inglés و Gabanna لله Dolce مع ظروف عمل مماثلة، وقد أتاح نقل الملابس في بلدان مثل المغرب توسيع فوائد العلامات التجارية الكبيرة للمنسوجات. ووفقًا لمؤلف التقرير، ألبرت سيلز، "تمتلك هذه الشركات في قوتها القدرة على خلق حالات من الاستغلال في العمل وتجنبها". لقد تولى الكثير منهم مدونات سلوك والتزامات، ولكن على الرغم من تدابير المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا يزال العديد من العمال المغاربة يعيشون في أوضاع من الفقر بينما يقضون يوم عمل طويل للغاية. تتضمن قواعد سلوك العمل التي تتبناها شركات الأزياء الالتزام باجتياز عمليات التدقيق في ورش العمل. لكن منهجيات التدقيق متنوعة للغاية وفي كثير من الحالات لا يتم تحديد مشاكل العمل الحقيقية. يحدث هذا لأنه عندما يكون هناك تدقيق، تقوم المصانع بإجراء تغييرات مؤقتة مثل تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي، وزيادة إجراءات الصحة والسلامة في مكان العمل، والاجتماع بساعات العمل، وفصل العمال بدون عقد، وإخفاء العمال.

زعمت عاملة في مصنع مورد لشركة نسيج كبيرة أنه "عندما يظهر المدققون على حين غرة، يخفي المشرفون العمال القصر على السطح أو في صناديق ملابس فارغة".

ورقة حول المجلس العمالي

I. **مبادئ وأهداف المجلس العمالي**

أهداف المجلس

• يكمن هدفي المجلس في المساهمة في خلق حركة عمالية تعمل على تحسين وضعية العمال سواء في المعامل أو المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين، يتطلب من المجلس السهر على إنجاز:

• تكوين أطر عمالية قادرة على تأطير العاملات والعمال وكفيلة بتوجيه الحركة العمالية؛

• تنظيم العمال/ت على مستوى الشركات والمناطق الصناعية والأحياء ؛

• تأطير وتوجيه النضالات العمالية؛

• دعم جميع الحركات العمالية ؛

• ربط العلاقات مع جميع القوى الديمقراطية الغيورة والهادفة إلى دعم والدفاع عن حقوق العمال ونضالاتهم.

مبادئ المجلس

• اعتبار وحدة المجلس والوحدة العمالية والسهر على تحقيقها، ومواجهة جميع المخططات التي تستهدف تقسيمها وتشتيت قوتها من المبادئ الرئيسية لحركتنا؛

• العمل على إحداث ديمقراطية داخلية وفي علاقاتها بالعمال والعاملات، تضمن حق المشاركة في تدبير شؤون المجلس وبناء الحركة العمالية؛

• ضمان استقلالية المجلس والحركة العمالية عن أي تبعية؛

• اعتبار تحقيق التضامن بين العاملات والعمال وسائر الكادحين، شرط ضروري لبناء الحركة العمالية.

II. **العضوية**

× تحديد العضوية وشروط اكتسابها

- الالتزام بأهداف المجلس وقانونه الداخلي؛

- التوفر على سلوك وقناعة لخدمة مصالح الطبقة العاملة؛

- يجب على العضوة أو العضو المنخرط أن يتحلى بانضباط أخلاقي.

× كيفية الحصول على العضوية

- أي عامل/ة له الحق في طلب الانتماء للمجلس، والمجلس يبت في طلب العضوية وفي حالة الموافقة يتم تسليم بطاقة العضوية؛

- الالتزام بتأدية الواجب الشهري لصندوق التضامن والذي يقدر ب 20 درهم شهريا؛

- بعض المناضلات والمناضلين الذين تبين من خلال ممارستهم طوال مدة معينة عن تفانيهم في خدمة أهداف الطبقة العاملة.

× حقوق وواجبات العضوية

يحق للعضو/ة:

- المشاركة في جميع أنشطة المجلس؛

- المشاركة في المجالس العمالية على مستوى الشركة أو المنطقة الصناعية أو الحي واللجن الوظيفية والجموع العامة؛

- المساهمة في إبداء الرأي في مختلف القرارات؛

ويجب على العضو/ة:

- الالتزام بتنفيذ قرارات المجالس؛

- العمل على تنظيم وتكوين العمال والعاملات وخدمة مصالح الطبقة العاملة سواء في المعمل أو المجلس أو الحي أو المجتمع؛

- السهر على احترام أهداف المجلس وقوانينه.

× سقوط العضوية

- تسقط العضوية بالاستقالة أو الإقالة عند عدم الالتزام بمبادئ وأهداف المجلس أو المس بوحدة المجلس، بقرار من المجلس.

III. هياكل و أجهزة الحركة العمالية

- مجلس الشركة

- مجلس المنطقة الصناعية أو الحي

- المجلس العام

- لجنة التسيير

- اللجن الوظيفية

1. **المجلس العام**

• يشارك في المجلس العام جميع أعضاء المجالس (مجلس الشركة أو مجلس المنطقة أو الحي) حاملي بطاقة العضوية؛

• تحدد اللجنة المسيرة مشروع جدول أعمال المجلس العام؛

• ينعقد المجلس العام كل أسبوع؛

• ينتخب كل مجلس لجنة التسيير، عددها بين 3 و7 عمال/ات ويتم تجديد اللجنة المسيرة كلما قرر ذلك المجلس بالأغلبية النسبية؛

• يعمل المجلس على بلورة تصور والبرنامج النضالي والتكويني والتنظيمي.

2. مجلس المنطقة الصناعية أو الحي

• يتكون من جميع العاملات والعمال العاملين في المنطقة الصناعية المعينة أو الحي السكني وحاملي بطاقة الانخراط؛

• يقوم ببلورة تصور وخطة عمل في المنطقة أو الحي؛

• يقوم كذلك بدراسة واقع العاملات والعمال؛

• ينظم أنشطة وتكوينات خاصة بالمجلس، وعمال/ات في المنطقة الصناعية أو الحي؛

• يبلور البرنامج العام للمجلس والبرامج حسب القطاع أو الحي؛

• يقيم أداء المجلس بصفة عامة؛

• ينعقد المجلس حسب الدورية المتفق عليها، على أن لا تتجاوز الشهر؛

• ينتخب كل مجلس لجنة التنسيق، عددها بين 3 و7 عمال/ات.

3. مجالس الشركات أو القطاعات

• تتشكل المجالس من جميع عاملات المعمل، أو القطاع؛

• أما المهام الموكل إليها تكمن في تعبئة وتنظيم العمال ومتابعة وضعيتهم وتوجيه نضالاتهم؛

• ينتخب كل مجلس لجنة التسيير، عددها بين 3 و7 عمال/ات؛

• دورية اجتماعات المجالس: حسب الدورية المتفق عليها، على أن لا تتجاوز الشهر.

4. لجان التسيير

4.1. السهر على ومتابعة إنجاز برامج وتطبيق قرارات المجالس؛

4.2. السهر على متابعة الالتزام بمبادئ وأهداف الجمعية؛

4.3. متابعة تحمل المسؤولية؛

4.4. تنظيم العاملات في المعامل والأحياء؛

4.5. دورية اجتماعات اللجان حسب الدورية المتفق عليها، على أن لا تتجاوز الشهر.

معايير الانتماء إلى لجن التسيير:

1 - الاختيار بشكل ديمقراطي

2 - الالتزام بالحضور

3 - الاهتمام

4 - الاستعداد لتحمل المسؤولية

5 - تقبل وجهات النظر

6 - المشاركة في الأنشطة

7 - الوعي بالأهداف

8 - بطاقة الانخراط

5. اللجن الوظيفية

تحدد اللجن ومهامها من طرف المجالس، وتتكلف بالمهام غير التنظيمية، أما عددها فهو حسب المهام المطروحة، وتكون تحت إشراف المجالس ولجن التسيير.

6. صندوق التضامن

إحداث صندوق التضامن بين العمال والعاملات، وقانون داخلي لتحديد كيفية تدبيره.

ورقة حول صندوق التضامن

I / مبادئ وأهداف الجمعية:

أهداف الجمعية:

تكمن أهداف الجمعية في المساهمة في خلق حركة عمالية تعمل على تحسين وضعية العمال سواء في المعامل أو المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين للجمعية ، يتطلب من الجمعية السهر على تكوين أطر عمالية قادرة على تأطير العاملات والعمال وكفيلة بتوجيه الحركة العمالية.

مبادئ الجمعية:

اعتبار وحدة الجمعية و الوحدة العمالية والسهر على تحقيقها، ومواجهات جميع المخططات التي تستهدف تقسيمها وتشتيت قوتها من المبادئ الرئيسية لجمعيتنا.

العمل على إحداث ديمقراطية داخلية وفي علاقاتها بالعمال والعاملات، تضمن حق المشاركة في تدبير شؤون الجمعية و بناء الحركة العمالية.

ضمان استقلالية الجمعية عن أي تبعية

اعتبار تحقق التضامن بين العاملات والعمال وسائر الكادحين، شرط ضروري لبناء الحركة العمالية

II/ أهمية مبادرة تأسيس الصندوق:

يعتبر التضامن أحد المبادئ الرئيسية للجمعية، إضافة يمكن من خلاله تحقيق أهداف متعددة ورئيسية من أجل تطوير نضال الطبقة العاملة:

خلق الثقة بين العاملات

تسهيل عملية التواصل بينهن

رفع مستوى الوعي بالعمل الجماعي

توفير أسس الوحدة بين العاملات

III – العضوية:

شروط اكتساب العضوية:

- الالتزام بأهداف التضامن ونظامه الداخلي

- التوفر على سلوك وقناعة لخدمة مصالح الطبقة العاملة

- يجب على العضوة أو العضو المنخرط أن يتحلى بإنظباط أخلاقي

كيفية الحصول على العضوية :

أي عاملة لها الحق في طلب الانخراط في الصندوق واللجنة تبث في طلب العضوية وفي حالة الموافقة يتم تسليم بطاقة العضوية

الالتزام بتأدية الواجب الشهري والمحددة قيمته في 10 درهم

حقوق وواجبات العضوية:

يحق للعضو الجديد مايلي:

المشاركة في جميع اجتماعات الصندوق

الاستفادة من الصندوق وفق الحالات المسطرة والمتفق عليها

ما يجب على العضو:

الالتزام بالأداء الشهري

العمل على تفعيل روح التضامن بين العاملات سواء في الجمعية أو مكان العمل

السهر على احترام أهداف الصندوق وقوانينه

سقوط العضوية

عدم الالتزام بتأدية الواجب الشهري لمدة 3 أشهر

تسقط العضوية بالاستقالة أو الإقالة عند عدم الالتزام بمبادئ وأهداف الصندوق بقرار المجلس .

– في حالة الانسحاب أو سقوط العضوية، لا يحق للعضو استرجاع مساهمته

VI/ هياكل و أجهزة الصندوق :

1/ المجلس:

يتكون من جميع العاملات المنخرطين في الصندوق، حاملي بطاقة الانخراط

ينتخب المجلس لجنة التسيير، عددها بين 3 و7 عاملات، و تعمل بعلاقة مباشرة مع المكتب الجمعية

دورية اجتماعات المجالس: كل 3 أشهر

2/ اللجنة المسيرة:

– تتكون اللجنة من 3 إلى 7 أعضاء منتخبين

– في حالة انسحاب أو غياب متكرر لأي عضو يعوض من طرف المجلس

– تتجدد اللجنة كل سنة

– تسهر اللجنة على تدبير الصندوق تبعا للقانون الداخلي

– وفي الحالات التي لا ينص عليها القانون تلجئ اللجنة للمجلس

V – حالات التضامن:

عندما تتعرض العاملة للطرد التعسفي

حالة المرض الخطير

قيمة التضامن تحددها اللجنة بتوجيه من المجلس

استدعاء المجلس في حالة الضرورة

IV – موارد الصندوق

المساهمة الشهرية للأعضاء

المساهمة الشهرية للجمعية

مساهمة الجمعيات التي لها نفس أهداف الجمعية

لا تقبل أي مساهمة للباطرونا

العراق بين التشيع والتسنن.. والدولة القوية

زيد شحاثة

قلة هم الذين يمكن أن يناقشوا أو يشككوا بفداحة وقسوة، الظلم الذي تعرض له الشيعة في العراق، خصوصا خلال فترة حكم نظام البعث وصدام في السنوات الثلاثين الأخيرة.. وهؤلاء المشككون هم إما ممن يكره كل العراقيين، أو الشيعة فقط لأسباب متطرفة، أو جاهل ينعق خلف هذين.

الشيعة كمذهب لديهم عدد من النظريات تحدد كيفية رؤيتهم للحكم والدولة، لكونه من أكثر المذاهب الإسلامية التي أتاحت حرية في الرأي، وفتحت باب الاجتهاد في مورد عدم وجود نص.. لكن معظم تلك النظريات تتفق في ثوابت وأساسيات، تتعلق بكيفية النظر في التعامل مع، الشركاء والمحكومين ضمن تلك الحكومات..

رغم أن المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، لم يطرح أو يؤيد نظرية بشكل معلن أو رسمي، لكن مواقفه المعلنة أو الموثقة، تبدوا وكأنها تؤسس لنظرية تختلف نسبيا عن ما كان متعارفا عليها، قد يمكن تسميتها أو توصيفها، بأنها تعتمد على تشجيع "ولاية الأمة على نفسها".. وهو ما حاول ترسيخه من خلال تقديم المرجعية المرجع الأعلى نفسهما، كناصح ومستشار لا أكثر.. رغم القدرة على ممارسة تولي الأمور والإمساك بزمامها.. لكنه كان يردد ويشجع في كل مناسبة أو خطبة أو حديث وبيان، على ضرورة أن تختار الأمة لنفسها ممثليها وطريقها، الذي يحقق لها التقدم والازدهار والحياة الكريمة، بعيدا عن التبعية أو فرض الولاءات والمواقف..

قبالة تلك المواقف الواضحة للمرجعية، عملت جهات على دفع الشيعة للانكفاء داخليا، من خلال حثهم لاتخاذ مواقف طائفية، والإيحاء لأحقيتهم بالإنفراد بالحكم باعتبار واقع أكثريتهم العددية، مستغلة طائفية نظام البعث، وتركيز الإرهاب المدعوم خارجيا على مهاجمته للشيعة تحديدا، وتكفيرهم واستباحتهم بكل الجوانب.. ورغم إنزلاق جهات وفئات قليلة لهذا المنحدر الخطير المقيت، لكن الشيعة بمجمل علمائهم وغالبيتهم المجتمعية رفضوا هذا التوجه.. بل ووقفوا ضده بقوة، وأثبتوا موقفهم هذا بدمائهم التي دفعوها، خلال تحريرهم مدن بلدهم خلال رد هجمة داعش..

السنة من جانبهم، أثبتت لهم أحداث داعش وما رافقها من مآسي، وفداحة الثمن المدفوع.. كل ذلك أثبت بما لا يقبل الشك، أن التفكير بشكل إنفرادي وطائفي لن ينفعهم شيئا، وأن من كان يروج لأحقيتهم بحكم العراق، إنما كان يبحث عن مصالحه الخاصة الضيقة، وأنهم كمواطنين ما كانوا إلا ورقة مساومة لا أكثر في يده..

فشل معظم الأحزاب التي تولت السلطة، خلال السنوات ما بعد عام 2003، جعل المجتمع الشيعي يعي وبوضوح أن هذه الأحزاب التي طالما روجت، لضرورة أن يختصر الحكم بيد الشيعة وحدهم، بحجة حماية التشيع ومقدساته، كانوا إنما ينظرون لشيء ظاهره "حماية المذهب" وباطنه صناعة "دولتهم العميقة".. وهذا أثبت أيضا أن هوية "التشيع أو التسنن" هو عقيدة وإيمان داخل النفس، يفترض بها أن تنعكس على تعامل وتصرفات.

الشيعة أو السنة أو بقية العراقيين، لن يعيشوا بأمان مادام الطرف الأخر منهم لا يعيش بأمان.. فهناك أمور لا يمكن تجزئتها ولا تخصيصها، لفئة أو مذهب أو قومية دون أخرى، والأمان إما أن يكون لوطن بأكمله أو لن يكون ممكنا لأي أحد.. ولا أمان للوطن دون دولة قوية تحميه وتصونه.

من حق الشيعة أن يحكموا العراق لكونهم الأغلبية، لكن على أساس الكفاءة والقدرة والنزاهة ووجود الرؤية والمشروع، لا على أساس الحزبية والفئوية.. وبشكل يضمن مشاركة حقيقية لبقية العراقيين، بما يتناسب وثقلهم الواقعي الذي يعكسه تمثيلهم البرلماني، كما هو الحال في معظم النظم الديمقراطية الناضجة..

التنافس السياسي يجب أن يكون بمعايير واضحة ومعروفة، تضمن تحقيق متطلبات حياة كريمة لكل عراقي، بعيدا عن انتماءه الديني أو القومي أو المذهبي، محميا ومكفولا بمظلة هويته الوطنية وعراقيته فقط، تحت مظلة دولة قوية، تحمي لكل عراقي عقيدته التي يختارها، بإطار قانون عادل منصف..

الانتخابات في فلسطين ومسألة الوحدة الوطنية

قال عمر شحادة القيادي في الجبهة الشعبية، لوطن، إن الجبهة حتى اللحظة تقيم ما جرى في اجتماع القاهرة، وبناء على نتائج تقييمها ستقرر المشاركة في الانتخابات المقبلة من عدمها، مبينا أن الشعبية أكدت على اهمية عقد اجتماع آخر، في شهر آذار المقبل، للقوى الوطنية السياسية والاجتماعية التي شاركت في اجتماع القاهرة، من أجل تعزيز الفهم والوحدة حول برنامج سياسي مقاوم، بحيث تكون أداة بناء هذا البرنامج هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكد خلال برنامج شد حيلك يا وطن الذي تقدمه ريم العمري أن الجبهة الشعبية، عبرت عن تحفظها على البيان الذي صدر في ختام حوار القاهرة، نتيجة قضية هامة خلى منها البيان ولم تجر الموافقة على ما طرحته الجبهة بخصوصها، وهي قضية التحلل من اتفاقات أوسلو والالتزام بمقررات الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير سواء المجلس المركزي المنعقد عام 2015، وما تلاها من اجتماعات المجلسين المركزي والوطني عام 2018.

الانتخابات خطوة أولى ولا تعكس الهم الرئيسي للشعب الفلسطيني

وبين شحادة أن ما جرى في القاهرة هو نوع من التوافق على بعض القواسم المشتركة فيما يخص تحسين شروط أمان وضمان نجاح الانتخابات، من حيث الآليات والاجراءات والأبعاد القانونية والديمقراطية لهذه العملية، مشيرا أنه يمكن اعتبار ما جرى بمثابة خطوة اولى ولا تعكس الهم الرئيسي للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

وقال: نحن نعتبر ان جوهر الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني يجب ان تكون على أساس برنامجي، وأن هذه الانتخابات يجب النظر لها في إطار الأهداف المرجوة منها، واعتبارها جزء من مسيرة نحو مجلس وطني جديد ومرحلة جديدة للشعب الفلسطيني بقيادة وطنية جديدة.

وأكد شحادة ان الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة اسمها مرحلة التحرر الوطني، وهي مرحلة تقوم على اساس دحر الاحتلال، والثابت الدائم المستمر فيها هي المقاومة الشاملة بكافة اشكالها، وعلى هذا الاساس يجب ان نشير انه بعد قيام السلطة الفلسطينية في التسعينات اضيفت مهام جديدة في هذه المرحلة وباتت تسمى بمرحلة التحرر الوطني والديمقراطي باعتبار ظهور مهام سياسية واجتماعية وديمقراطية في هذه المرحلة، وفي هذا السياق يمكن النظر الى الانتخابات وعدم عزلها عن السياق العام لمسيرة النضال الفلسطيني وتقييمه.

يجب تحقيق الحد الادنى من الأسس والقواعد للانتخابات

وأوضح أن الانتخابات لعبة ديمقراطية ويجب تحديد الحد الادنى من الأسس والقواعد لهذه اللعبة الديمقراطية، مشيرا أنه اذا لم تحترم هذه الأسس والقواعد فنحن سنكون أمام مشكلة اكبر، وسنقوض ضمانات وشروط الانتهاء الآمن لهذه المسيرة الانتخابية، وهذا يؤكد على أهمية النقطة التي سجلتها الجبهة وهي التحفظ فيما يخص العلاقة مع الاحتلال وإنهاء هذه العلاقة، وهي قضية جوهرية في البعد السياسي لأية اتفاقات، لأن الانتخابات في ظل الطابع السياسي للمرحلة في الساحة الفلسطينية هي ذات طابع تكتيكي، ولا يجوز النظر لها على أنها الحل، وقيمتها تكمن في ان تكون خطوة نحو بناء استراتيجية وطنية جديدة، تعالج أزمة القيادة.

وأضاف: نحن نعرف أن قدوم بايدن كان عاملا حاسما باتجاه تنفيذ الانتخابات، وبالتالي هذه الانتخابات تأتي من بين شروط وأسباب داخلية وخارجية كثيرة، ولكن العامل الحاسم كان قدوم بايدن إلى البيت الأبيض، ونظرته لتجديد مرحلة يمكن وسمها بأنها مرحلة "وعود ونقود" للشعب الفلسطيني، أو حلول اقتصادية وليست وطنية.

الشعبية تنظر لهذه المرحلة باعتبارها مرحلة وضع استراتيجية وطنية جديدة لمنظمة التحرير

وأضاف شحادة ان الشعبية تنظر لكل هذه المرحلة باعتبارها مرحلة وضع استراتيجية وطنية جديدة لمنظمة التحرير، وبناء مجلس وطني جديد وقيادة وطنية جديدة، وغير ذلك سواء اتفقت حماس وفتح ام لم تتفقان، فالجبهة الشعبية لن تغير موقفها من الانتخابات بغض النظر عن أية تطورات وهي ماضيه في تجسيد برنامجها على الارض.

وعقب شحادة على ما ورد على لسان جبريل الرجوب بتشكيل جبهة وطنية للدخول بالانتخابات: "نحن نسمع عن جبهة وطنية للمقاومة او على اساس برنامج قواسم مشتركة، ولكن جبهة وطنية للانتخابات يعني اقتصار الجبهة الوطنية على السلطة ومصالحها".

وتابع: إذا كان هناك توافق إلى هذا الحد بين فتح وحماس، للدخول بقائمة مشتركة، إذا لماذا لم يتم انهاء الانقسام أولا وتتويج ذلك بالانتخابات بدلا من العكس، متسائلا ما هي أهداف الانتخابات؟ هل هي تجديد شرعية رموز أوسلو ام محاربة الفساد والاستبداد وتعزيز نهج الوحدة والشراكة والمقاومة؟

الانتخابات مقدمة لعملية إصلاح وتغيير جذري

وقال: ورغم ذلك نقول ان اي بصيص امل يجب ان نتمسك به ومرحب به لترسيخ مرجعية سياسية للشعب، والحد من حالات التغول الفردي والتفرد بالسلطة، ومسح وسحق السلطات القضائية والتشريعية وتحويل الواقع السياسي الى نظام أشبه بنظام ملكي .

وأضاف: نحن لا ننظر للانتخابات باعتبارها قضية تكتيكة فقط، وإنما هي مقدمة لعملية إصلاح وتغيير جذري وشامل في الساحة الفلسطينية، قائمة على الاتعاظ من الدروس السابقة، وليس تكرارها باللهاث وراء الرباعية الدولية ووعودا زائفة في ظل التغول الصهيوني.

وأكد شحادة ان علينا أن نُعد قراءة سياسية تصل الى برنامج سياسي جديد يشكل إضافة واساس لوحدة الشعب ونضاله ويعزز مكانته في ميزان القوى، بما يشكل رادعا للاحتلال والتمحور الذي يجري في الساحة العربية والدولية على حساب الشعب الفلسطيني ونضاله ودماء ابنائه.

عن بوابة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

فاجعة طنجة وأخواتها، من المسؤول؟

عزيز غالي

أولا، هناك بعض المعطيات التي يجب أن نقف عندها لأنه حين تتاح مثل هذه الفرص للنقاش مع المواطنين لا يجب أن نختزل ما وقع في حادثة واحدة وتبقى حادثة تنسينا في حادثة أخرى ويكون آخر ما يتحدث عته هو فتح تحقيق. فمن حقنا كمواطنين أن نسائل الحكومة أين وصلت التحقيقات السابقة، أين وصل التحقيق في فاجعة النساء اللائي استشهدن في الصويرة من أجل قفة 50 درهما؟ أين وصل التحقيق في فاجعة الأطفال الذين حرقوا في طنطان؟ أين وصل التحقيق في حادثة قطار بوقنادل؟ ... وروزامور.. وأين وصل التحقيق في كثير من الملفات المماثلة حيث أقصى ما تقوم به الحكومة هو فتح تحقيق وربما آخر تحقيق تم الحديث عنه هو المتعلق بالعاملات اللواتي أصبن بكوفيد19- بجمعة لالة ميمونة. إذن أصبح الحل لدى الحكومة هو فتح تحقيق وينتهي الأمر ويبقى التحقيق لن يحقق شيء .

ثانيا، علينا أن ننظر للملف في شموليته من خلال المعطيات الملموسة وعندما نتحدث عن المحاسبة علينا أن نتحاسب في هذه الأمور بالضبط.

ففي طنجة وفي ظرف عشر سنوات صرفت مليار ونصف المليار دولار (15 مليار درهم). وصرفت على التهيأة الخاصة بالفيضانات في المنطقة الحرة 100 مليون دولار. إذن أين ذهبت كل هذه الأموال؟

وعندما يتم الحديث على أن ما وقع في هذه الفاجعة وعلى أن المعمل سري الخ.. نعطي فقط بعض الأرقام ليتضح لنا جليا ألى أين تتجه البلاد وليظهر أن الحادث ليس معزولا بل أن الأمر ممنهج وسيحدث لا محالة مرات ومرات. فحين نتحدث عن مفتشية الشغل هل تعلمون كم عدد مفتشي الشغل عاى الصعيد الوطني؟ إنه لا يتعدى 317 وذلك لمراقبة 260.000 مؤسسة، منهم 14 مفتشا في طنجة لتتبع كل هذا الكم الهائل من المؤسسات بالمنطقة الحرة.

هنا إذن تتجلى مسؤولية الدولة، فلا أتحدث عن مفتش الشغل كشخص بل عن الحكومة المسؤولة عن عدم توفير الحد الأدنى اللازم من مفتشي الشغل، وهذا يحيلنا على رقم آخر أفدح بكثير متعلق بنفس الوزارة وهو عدد أطباء الشغل المرتبطين بالوزارة والذي لا يتجاوز 15 طبيبا. وعندما نتحدث عن كون المعمل موجود في قبو، فلكي يحصل على الرخصة عليه أن يستجيب لمواصفات معينة من 20 نقطة يصادق عليها مهندس تابع لوزارة التشغيل وهنا مرة أخرى، الوزارة لا تتوفر سوى على 23 مهندسا ! فهل يعقل أننا فعلا في دولة، بهذه المعطيات؟

منذ عامين حين أرادت الدولة خلق منطقة حرة جديدة في طنجة تلقت طلبات الانتقال إلى هذا الحي الصناعي الجديد من طرف الوحدات الصناعية المنتشرة في الأحياء الشعبية وصلت هذه الطلبات إلى 400 طلبا، بمعنى أنه لدينا 400 معمل سري متواجد بدروب مدينة طنجة، وهذه هي المعطيات المطروحة للنقاش.

فيما يتعلق بالمستقبل، يمكن طرح ثلاث مستويات:

- الجانب التشريعي: وفيه فراغ كبير لا يضمن الحماية الكاملة للعاملات والعمال. فإذا أخذنا مثلا الفصول القانونية المتعلقة بشروط الصحة والسلامة داخل المعمل نجد أكثر من 20 فصلا لا يفعل منها شيء، فالمشكل إذن في عدم تفعيل وتطبيق المقتضيات القانونية، إضافة إلى أن نسبة التنقيب الضعيفة جدا والتي لا تتجاوز 4% و 3.2% من المعامل فقط بها مكتب نقابي وإذا استثنينا منها المكاتب النقابية التابعة لرب العمل تصبح هذه النسبة أقل. لذا، فحين نتحدث عن إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يجرم العمل النقابي فيجب إلغاءه، وتوفير مدونة شغل قوية واحترام الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في إطار منظمة العمل الدولية باعتبارها منظمة متقدمة في نصوصها التشريعية. فالمشكل أن المغرب عادة ما يتحفظ على بعض الفصول حين توقيعه على تلك التشريعات الدولية، وكون اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي وصل إلى حوالي 80% يدفعه لتقديم هذه التنازلات. فما هي الضمانات التي تقدمها الدولة في المناطق الحرة؟ فزيادة على التفويتات للأراضي بأثمنة رمزية تمنح حتى العمال وتضمن أن لا يكون هناك نقابة. ففي الوقت الذي كان الكل معطل في بداية كورونا كانت الدولة تفرض على العمال في المنطقة الحرة بأن يشتغلوا ليستمر الإنتاج. وهنا يحضرني نص لديباجة مدونة الشغل الأردنية الذي ينص على "أن العمل ليس سلعة والأجير ليس أداة من أدوات الإنتاج، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمارس العمل في ظروف تنقص من كرامة العامل"، وهذا ما ينقصنا. لقد أصبحت طنجة أشبه ببانكلادش حيث معدل الأجر في قطاع النسيج هو تقريبا 180 دولارا في الشهر.

إذن لا غرابة أن الدولة لم تقم بشيء يذكر في هذه الفاجعة وهذا ليس استثناء بل إنها القاعدة، وقد قلنا مرارا أن الحكومة غير قادرة على التحكم في المناطق الحرة ولا في ما هو صناعي، ولها شعار واحد هو تشغيل الناس ولا يهم في أية ظروف.

وإذا اطلعنا على تطور أرباح الشركات العالمية الكبرى في قطاع النسيج والألبسة في السنوات الأجير بما فيها فترة كوفيد19-، وهي منشورة، نلاحظ الحجم الخيالي لهذه الأرباح التي تقدر بملايير الأورو. فحين نتحدث عن عرق الكادحين فإنه يتجلى بوضوح في حجم تلك الأرباح. وأعطيكم مثالا بالمناسبة لأحد الرياضيين يقوم بإشهار لقميص في حوالي 6 ثوان وقارنا أجره من هذا الإشهار مع أجر عاملة في النسيج في طنجة ووجدنا أن العاملة، لكي تحصل على أجر اللاعب في 6 ثوان، عليها الاشتغال لمدة 1000 عام !

وحين نتحدث عن حزب للطبقة العاملة وعموم الكادحين فهذا هو الحزب المطلوب ليتحدث باسم هؤلاء ويحمل همهم. فلا يمكننا اللجوء لبرلماني كان من أرباب تلك المعامل السرية. فالعرض السياسي إذن يجب أن يتغير، وهناك تجارب ناجحة في هذا الباب مثل البرازيل في فترة حكم لولا "حزب العمال" والنيبال مع الفلاحين الصغار. وأقول أنه علينا في المغرب أن نفتح هذا النقاش ونقدم هذا العرض السياسي، فالعمل النقابي له دوره والعمل الجمعوي له دوره ولكن ينقص الفاعل السياسي.

إن الفواجع في هذا البلد متراكمة وتحضرني فاجعة الزيوت المسمومة منذ الخمسينات ولازال الضحايا يناضلون من أجل حقوقهم حتى يومنا هذا. فالوضع مأساوي بشكل كبير جدا ويجب أن تتضافر الجهود. والهجمة التي نشهدها على الحقوق والحريات وعلى العمل النقابي والعمل الحقوقي بشكل عام لا يمكن مواجهتها إلا من خلال جبهة تضم الحقوقي والنقابي والسياسي والمدني من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات وخاصة منها حقوق الطبقة العاملة باعتبارها الأكثر تضررا لا في جائحة كورونا ولا خارجها. علينا أن لا تنذكر الطبقة العاملة سوى في فاتح ماي أو عندما تحدث فاجعة. ونحن في الجمعية لما قلنا بأن الأولوية يجب أن تعطى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلأننا نحس بهذه المآسي. فربما حين يستشهد شخص بطلقة رصاص تقوم القيامة، في حين يموت في حوادث الشغل 3000 شخصا كل سنة في المغرب نتيجة لغياب ظروف الشغل الملائمة، وتقع 45000 حادثة شغل كل سنة.. وهذه الأرقام يجب أن تسائلنا جميعا وتدفعنا للاشتغال أكثر لحماية هذه الحقوق.

لا غرابة أن الدولة لم تقم بشيء يذكر في هذه الفاجعة وهذا ليس استثناء بل إنها القاعدة، وقد قلنا مرارا أن الحكومة غير قادرة على التحكم في المناطق الحرة ولا في ما هو صناعي، ولها شعار واحد هو تشغيل الناس ولا يهم في أية ظروف.

أوراق متطايرة في غابة المجاز

عبد العاطي جميل

مقاطع من نص المداخلة في حفل توقيع ديوان أوراق متطايرة للشاعر حامد الزيدوحي...

استهلال:

يقول الشاعر المغربي عبد الله زريقة :

والشعر الذي لا يتطاير شرارة / نحو الشمس / ويبلغ زرقة الجرح / وألم الموتى فينا يتوجعون / هو قصائد لا تنفع القتلى / حتى في الذهاب إلى المرحاض.. "

من ديوان ضحكات شجرة الكلام. ص.20

1 ـ كلمة لابد منها:

الشاعر حامد الزيدوحي.. عرفته أول مرة مناضلا حقوقيا.. كعضو نشيط في الجمعية الحقوقية العتيدة، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.. التقيته في أكثر من ملتقى حقوقي في أكثر من مناسبة في الرباط ومراكش وبوزنيقة.. وربما في أماكن أخرى لا أذكرها.. في هذه اللقاءات جميعها لم أكن أعرف أنه يكتب الشعر.. ولم يسبق له أن فاتحني في موضوع الشعر وكتابته لأن الأحاديث والمناسبات التي جمعتنا كانت مرتبطة أساسا بالهم الحقوقي قبل أي شيء آخر..

لكنه عندما جمع شتات ما كان يكتبه، وفكر في نشره، آنذاك اتصل بي، وطلب مشورتي واقتراحاتي في اختيار المطبعة ومراجعة النصوص الشعرية.. وقد سرني ذلك كثيرا أن يفكر الشاعر في إخراج ما يكتبه لجمهور القراء ومشاركتهم أحاسيسه وهمومه قصد التأمل والتفكير في قضايا الواقع المعيش المأزوم خاصة والذي يستدعي من الشاعر الدعوة إلى تجاوزه والتحريض على تغييره..

من هنا، كانت النصوص الشعرية للشاعر حامد الزيدوحي نصوصا غير محايدة بل منحازة إلى البسطاء والكادحين، منتصرة للقيم الإنسانية الإيجابية الداعية إلى الحرية والعدالة الاجتماعية.. مما أضفى عليها الطابع الواقعي والنقدي لأنها نصوص تفصح، تفضح، تدين وتحتج بصوت عال مباشر أحيانا... ومن هنا تجيء ورقتنا التأملية المتواضعة احتفاء بالشاعر حامد الزيدوحي ، واحتفالا بديوانه الشعري الأول، اعترافا برغبته الأكيدة في تطوير تجربته الشعرية وتعميقها من خلال توظيف أساليب مختلفة كتضمين الأساطير والحكايات والرموز الفاعلة في تاريخ الإنسانية والدالة على قيمها الخالدة.. والتي يكاد يخلو منها الديوان الأول...

2ـ على سبيل القراءة

...هي تأملات أولية في الديوان البكر للشاعر حامد الزيدوحي.. الذي يحاول من خلاله اختراق مساحة جمالية، واجتراح آفاق بيانية تسمح له للتعبير عن مخبوءات الذات وما يعتمل بدواخلها، من آلام وآمال حرى، وللبوح بمواقفه وآرائه الواضحة وعواطفه الفاضحة إزاء ما يحيط به من قضايا ذات أبعاد سياسية واجتماعية، لكن بلغة موسيقية إيقاعية ومجازية أحيانا. تقوم على المقاربة في التشبيه والاستعارة مما يتيح للقارئ العادي تتبع المعاني والقضايا التي يطرقها الشاعر مع سبق الإصرار والترصد...

إن تتبع ورصد المخيال الشعري في الديوان يكشف عن حدود الخيال وانشداده إلى الواقع المعيش مما لا يتيح الذهاب بعيدا في القراءة والتأويل. ومادام هم الشاعر أولا وأخيرا الاحتفاء بالموضوعات والمضامين، فقد أضحى منشغلا بسؤال ماذا يقول النص ؟؟، أكثر من انشغاله بسؤال كيف نقول النص ؟؟...

(...)

استنتاجات:

ـ العنوان أوراق متطايرة في صيغته النكرة يفتح أفق انتظار القارئ على دلالات متعددة.. لكن الشاعر يعيد الصياغة معرفة في قصيدة الشعراء حين يقول : " وهذه الأوراق المتناثرة / تستفسرني : / من أين أتيت ؟ / إلى أين أغدو ؟.. ص. 23.

ـ اعتماد تقنية السرد والوصف كما في قصيدة لسعة حيث يقول :

ـ " وسط النحيب / والغروب المغيب / تدلت الأنياب / ولسعة السراب / ورافق الزوارق. / وتحت أشجار عرجاء / نزهة ورقص وهراء / وطرابيش أطفال / يأكلون الثرى / وينتعشون بالخلوة / وبقايا الأخشاب / وسدادات القنينات / وتبن المسكرات / والأيتام غرقى / في يتمهم ينعمون / في بؤسهم متألمون.. " ص. 25 / 26..

هذه من أبهى قصائد الديوان السردية التي نسجت على شاكلة قصائد الشعراء الكبار : كالعراقي الكبير عبد الوهاب البياتي والشاعرين المصريين صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي...

ومن قصائد الديوان التي اتخذت شكل سرديات نذكر : لسعة ص. 25 / وطني ص. 27 / يوم مشهود ص. 33 / ارتباك ص. 37 /

ـ تذويت الخطاب الشعرية من خلال توظيف ضمير المتكلم في مجمل القصائد سواء من خلال ضمير المتكلم المفرد الدال على الأنا أو من خلال توظيف المتكلم الجمع الدال على النحن..والأمثلة لا حصر لها :

ـ أ ـ ضمير المتكلم المفرد:

ـ " يغتالني ظمأ... واجتاحني ألم... وسرى في دمي سقم... وأتعبني سفر... ماذا أقول لظامئتي ؟؟ ماذا أقول لظالمتي ؟؟ "..ص. 29

ـ " أخط خطاطة بؤس / رسما لكل البؤساء / كي تطير أطياري /... أنا الطين / أملأ كوكبا بلوريا / حفرته في سهول ترسية / والأرض تزلزلت.." ص. 33.

ـ " لا الشمس ترسل / لي خيطا فضيا / ولا الطير يزقزق / في ذاكرتي / ولا النجوم تسامرني / وأسير لوحدي / فما هذا ؟؟ ص. 49..

ـ ب ـ ضمير المتكلم الجمع:

ـ " إذا رحلنا جميعا / وجاءتنا الواقعة / ألا نخجل من الحب ؟؟ / ألا نستحيي من العشق ؟؟. ص. 13

ـ " وكأننا في زمن بدائي / نبحث عن قوت / ونتعرى / نقتحم غابات موحشة / وأنفاسا نلفظها / وورودا نقطفها.. " ص. 35 / 36..

ـ بالاحتفال بأصوات الطبيعة يؤثث بها فضاء الصور الشعرية كي يزيدها بهجة وحيوية يقول :

ـ الذباب يزعجنا / والبلابل تغني / والديكة تصيح / والفراشات تضرب على الدفوف / ترفرف مع غروب الشمس.. " ص. 19 / 20.

ـ احتفاء الشاعر بالألوان خاصية تؤكد اهتمام الشاعر بالمشاهدة والمعاينة والحضور، ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله :

ـ " عكازه نحاسي / وعرشه من أسلاك ".. ص 14. / " وأشكل لوحة قصديرية / وأبني عشا بنيا / عشا طينيا.". ص. 33.

ـ نصوص الديوان في جوهرها هي نصوص شعرية غنائية لأنها تخاطب الوجدان وتحتفي بالذات الشعرية المتألمة والمتأملة في نفس الآن...

ـ هي نصوص شعرية تقف عند حدود الرؤية الإصلاحية كما لدى شعراء الخطاب الإصلاحي ومفكريه كعلال الفاسي ومحمد المختار السوسي، وحافظ إبراهيم ومحمود سامي البارودي ومحمد عبده وعبدالرحمان الكواكبي .. رغم أن الشاعر لم يلتزم شكل القصيدة التقليدية التي تقوم على نظام الشطرين (الصدر والعجز).. فهو يعيد طرح الأسئلة ذاتها التي سبق طرحها من لدن الحركة السلفية الجديدة كالمفكر شكيب أرسلان على الخصوص في كتابه الشهير : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟؟.وهو يدعو إلى الصحوة العربية أو النهضة المفترضة... يقول الشاعر حامد الزيدوحي في قصيدته أمتي : التي أهداها إلى : الأمة العربية الإسلامية..

ـ " أمتي / مالك تغرقين ونومك ألمني وأسأمني / وأثقل كاهلي / ماذا أصابك أمتي ؟ / لم التفريط ؟ / والانحطاط يا أمتي ؟ / كل الأمم كالشمس ساكنة / ثابتة / إلا أنت أمتي.. ص. 41...

هكذا يقف الصوت الشعري لدى الشاعر حامد الزيدوحي منفعلا دون أن يخترق أفق الحداثة والتحول الذي يتغيا تجاوز الخطاب الإصلاحي الذي يقوم على المرجعية الدينية أولا واللغة القومية ثانيا.. فيما الخطاب الحقوقي التي يتبناه الشاعر ويمارسه في واقعه المعيش يمتد إلى الأفق الإنساني الذي يستند على مرجعيات متعددة ومنفتحة متأصلة في الكيان الإنساني المتجاوز للخصوصيات اللغوية والدينية وغيرها... وبعبارة أخرى نقول إن ممارسة الشاعر الحقوقية تتجاوز كتاباته وتتخطاها... ونتمنى للشاعر حامد الزيدوحي أن يستدرك هذه المسافة المفارقة في ديوان جديد.. وهذا طموح عن الشاعر ليس ببعيد..

وخير ما نختم به هذه الورقة المتواضعة قول الشاعر حامد الزيدوحي:

" انبض يا قلب / وتمهل / فلا عشق بلا وطن / ولا ود بلا وطن / ولا لحن بلا وطن.". ص. 59.

نتمنى مع الشاعر أن يتحرر هذا الوطن من الفساد والاستبداد الذي صار لنا طعاما ومأوى...

الثقافة والتغيير

"الثائر هوجو"

نور الدين موعابيد

جميل أن يتأبّى المبدع على التصنيف؛ إذ يتيح توالد التأويل وتواتر التفاسير، وفي هذا ما فيه من زخم وإثراء محمودين. أقول الذي أقوله مستندا إلى مبدعين يخطئهم العد شرقا/غربا. ومن أمثلتهم جبران خليل جبران، بدر شاكر السياب، نجيب محفوظ، أدونيس.

ولعل مّما يشفي نفَس الدارس، وُيذهب سقَمها-إن سمح عنترة- تأكد أن الحقيقة دائما تحتجب حتى باتت أحكام نقدية سابقة واهنةَ العظم، قد لا يُعتد بها إلا على سبيل الترجيح (التغليب يقول "هوجو": ((...أريد من هذه الجمعية التشريعية ألا تكون لها إلا روح واحدة للسير نحو هذا الهدف الرائع، نحو هذا الهدف النبيل، إلغاء البؤس !..لقد أنجزتم شيئا مرموقا. نعم ! هو أنكم لم تفعلوا شيئا! أنتم لم تفعلوا شيئا مادام الشعب يعاني، ما دام خلفكم جزء من الشعب فاقد الأمَل..)) (ص :125).

وكأن الأديب الفرنسيّ، الرومانسيّ قد وضع واقع بلده فرنسا (القرن التاسع عشر الميلادي)، تحت المجهر، معبّئا كل ما أوتيَ من جرأة وشفافية حتى العظم، غير محتفٍ بما يمكن أن تجره عليه تلك الجرأة من تبعاتٍ، أو تفرزه من تداعيات هكذا يُستنتجُ، بالموضوعية المشترطة لدى المهتم، الباحث، الذي يضنيه التنقير، ويمضه الرصد، لم يك يخلص للرومانسية الود، وإنما كانت له قدرة على اختراق بعض مكونات المذهب أن الواقعي ذي الحمولات الإنسانية. وهو ما دفع النقاد إلى التريث وهم يحاولون مقاربة خصائص هذا المبدع أو ذاك، فما كان من "إميل حبيبي" سوى أن يستعير مفهوم "المتشائل" ممن اجترحه استنادا إلى شعر إليا أبي ماض، لأن شؤمه وفأله يتماهيان.

الممتع المقنع أن الوثيقة مؤشر صارخ، دال على رؤيوية المبدع، تشخص معاناة مختلف شرائح المجتمع الفرنسي في القرن المشار إليه؛ فلم يفته أن يورد الشبابَ، القوةَ المفروض تمتعها بحقوقها كاملة في الشغل..والشيوخَ غيرَ المعترف لهم بخدماتهم السابقة

وربما يؤازرُ هذا الأنموذجَ أنموذجٌ آخرُ هو أنموذج الشاعر التونسيّ أبي القاسم الشابيّ، الذي عُد رومانسيا ثوريا لأنه آمن بأن إرادة الشعب الحياةَ لا تبزّها الأنظمة السياسية الرجعية، المتواطئة ضد حُماة الكرامة، حتى غدت قصيدته (إرادة الحياة) شعارا كونيا رددته حركات التحرر أنى كانت، القصيدة الطافحة بالأماني العذاب، أماني بزوغ فجر الحرية.. وأختم بحذر إبستيميّ، بؤرته أن التصاديَ المذكور، والتقاطعَ اللذين قد يحققهما المبدعُ نفسُه لا علاقة لهما البتة ب "التلفيق" أو"التهجين"

ملحوظة: وثيقة HUGO: أو الجمع بين المتناقضات

(البؤس أيها السادة): ترجمة "مصطفى القلعيّ. مجلة الدوحة. العدد:53. مارس 2012. فبراير 2021

نستضيف في هذا العدد الذي خصص ملفه لأوضاع عاملات وعمال النسيج، الرفيقة فاطمة اللماح، مناضلة النهج الديمقراطي، العاملة التي راكمت تجربة مريرة في الانخراط في العمل النقابي وساهمت في تأسيس وبناء جمعية التواصل التي تهتم بقضايا العاملات بمعامل طنجة والتي من خلالها تم تشكيل وبناء تجربة للمجالس العمالية.

كما نقدم شهادة حول الظروف التي كان يشتغل فيها شهيدات وشهداء فاجعة طنجة.

1 – ماهي العوامل التي جعلتك تنخرطين في مغامرة تأسيس جمعية التواصل ومن هن العاملات اللائي اقنعتهن بالمشاركة في هذه مغامرة؟

من بين العوامل التي جعلتني اقتنع بمغامرة تأسيس جمعية التواصل هي أولا وقبل كل شيء استحالة الانتماء أو التنظيم في نقابة بحيث كانت لي تجربة في العمل النقابي انتهيت بعدها في الشارع وفي لائحة سوداء، وذلك بتواطؤ مكشوف بين رب العمل والبيروقراطية النقابية. وأمام هذه الوضعيه، وبعد نقاش طويل مع الرفيق الخمليشي، الذي كان قد حضر لقاءا دوليا في اسبانيا نظمته منظمة اللباس النظيف في ذكراها العاشرة للتأسيس، حيث التقى الرفيق بعاملات من أمريكا اللاتينية اللواتي كانت لهن تجربة تأسيس جمعية عمالية أمام استحالة العمل النقابي.

وهكذا قمنا انا والرفيق مصطفى شرود الذي كان يشتغل معي بنفس المصنع، وكان هو في الحقيقة من عرفني بالرفيق الخمليشي، بإقناع عاملات أخريات يشتغلن معنا بنفس المصنع وهكذا تم تأسيس النواة الأولى لأول جمعية عمالية بالمغرب إن لم نقل بكل افريقيا.

2 – من خلال تجربة التواصل شاركت في عديد من اللقاءات و التنسيقات العمالية الدولية، هل يمكنك الحديث عن هذه التجارب وعن أهميتها بالنسبة للنضالات العمالية؟

لقد مكنتنا جمعية التواصل من الاستفادة من عدة تكوينات في عدة مجالات تهمنا كنساء وكعاملات منها، مدونة الشغل، ومدونة الأسرة، وكيفية التواصل والترافع، وكذلك استطعنا من خلال الجمعية خلق فضاء للعمال والعاملات بطنجة، والذين استفادوا من عدة تكوينات ودعم ودروس في عدة مجالات. وبفضل اللقاءات الدولية التي شاركنا فيها استطعنا كسب تجربة كبيرة وذلك بتبادل التجارب النضالية، وخاصة مع الضفة الأخرى، حيث شاركنا في عدة تكوينات نظمتها حركة "اللباس النظيف" في اسبانيا وهولندا وامريكا اللاتينية، وكذلك نظمنا لقاءا دوليا بالمغرب. وبفضل هذه العلاقات كان يتم دعم المعارك النضالية التي يخوضها العمال بطنجة والتي كانت تلقى آذانا صماء من طرف المسؤولين والباطرونا، وذلك بفضح الماركات العالمية أمام المستهلك بالدلائل والدراسات الميدانية التي قامت بها الجمعية بالتنسيق مع هذه الجمعيات والنقابات الدولية.

3 – مرت على مشاركتك في تجربة التواصل 20 سنة هل يمكنك إبراز المحطات الرئيسية التي ساهمت فيها جمعية التواصل؟

أبرز المحطات التي ساهمت فيها التواصل، وكان بالنسبة لي عملا جبارا، والذي كان تتويجا للنضال والتواجد اليومي والملتصق في كل المعارك النضالية للعمال والعاملات، مما أكسب الجمعية مصداقية كبيرة، هو تأسيس المجالس العمالية والتي وحدنا من خلالها بين العمال والعاملات من مختلف المعامل بطنجة، واستطعنا بعد توعيتهن والإحساس بالمشاكل المشتركة، صياغة مطالب موحدة وآنية تحت شعار:

"كرامة وحقوق العمال/ت ممكنة بالوحدة والتضامن والكفاح"

بحيث نظمنا عدة وقفات ووزعنا عدة بيانات، ومن بين أهم الإنجازات كذلك قمنا بتأسيس نقابات في عدة معامل وخاصة المعامل التي لم يكن يتصور أحد أنه بالإمكان التنقيب داخلها، وهي معامل القمرون بطنجة والتي تعتبر من القطاعات الهشة والتي تعرف استغلالا أكثر من قطاع النسيج.

من تصريحات عائلات شهداء فاجعة مصنع النسيج بطنجة

على لسان السيد هشام بنعياد عم الفقيدة عائشة بنعياد نقلا عن قناة ريفيزيون

عائشة بنعياد هي ابنة أخي توفيت في الحادثة هي وزوجها، ونحن ككل ساكنة طنجة استفقنا يوم الإثنين الماضي على خبر الفاجعة التي صدمت كل العالم حيث غرق ما يقرب من 28 عامل/ة في مصنع للنسيج بمدينة طنجة.

الضحية ذهبت إلى عملها صباحا، وإذا بي أتلقى اتصالا هاتفيا بأن ابنة أخي وزوجها هما ضمن المفقودين في فاجعة غرق مصنع النسيج الذي يشتغلان فيه، فتوجهت مباشرة إلى مستشفى دوطوفال حيث نقل جثث الضحايا، ودخلت وسط جلبة كبيرة لأسر الضحايا أمام المشفى، وتم استدعائي من أجل التعرف على جثة الفقيدة، ودخلت وتعرفت على ابنة أخي التي عمرها 23 سنة والتي لم تكن تعرف ككل العاملات أنها ستلقى حتفها ذلك الصباح، لكن قدر الله تلك الأمطار، ثم إن هناك الكثير من الأسباب والمسببات التي أدت إلى ذلك الحادث والتي يتحمل مسؤوليتها العديد من القطاعات عندنا في المغرب.

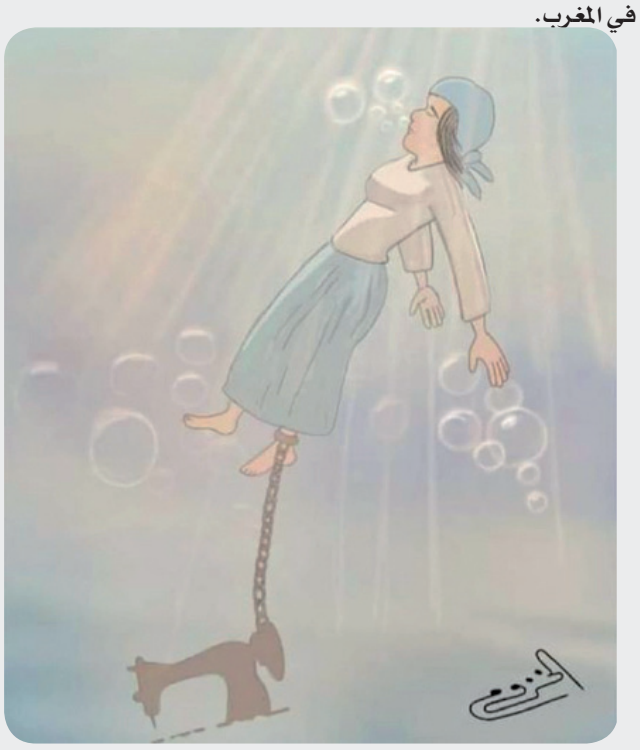

فالمعمل المذكور يقع في منطقة منخفضة ومياه الأمطار تمر كلها من تلك المنطقة التي يمكن أن نقول عنها أنها عبارة عن حي في أسفل الوادي. وما نستغرب له نحن كساكنة مدينة طنجة في تلك المنطقة التي أعرفها جيدا هو أنه رغم تساقط أمطار غزيرة في السابق لم تعرف مثل هذا النوع من الفيضان. فهذه السنة هناك أسباب كما أشرت، منها انسداد قنوات مياه الصرف الصحي، بحيث أن الشركة المفوض لها تدبير القطاع دخلت في سجال مع عمالها لمدة أزيد من سنة، لأنها لم تمنحهم حقوقهم، وقاموا باعتصام، وتوقف العمل الخاص بتنقية القنوات والمسالك المائية مما أدى إلى أن تلك المياه لم تمر في مسالكها المعتادة وطفت على سطح الرصيف لتغمر كل ممر متاح أمامها إلى أن وقعت الفاجعة.

لقد استلمنا الجثة وقلوبنا كلها جراح وآلام بحيث أن الفقيدة لازالت في مقتبل العمر وكانت تشتغل لتتعاون مع زوجها الشاب من أجل بناء أسرة ويحاولون التخلص من الكراء ويحلمون بشراء مسكن. والكل قد تعاطف مع ضحايا هذه الفاجعة الأليمة. لكننا لحد الآن نطالب كأسر للضحايا بفتح تحقيق نزيه وشفاف وتحديد من هم وراء هذه الفاجعة ومن يتحمل المسؤولية فيما وقع.

لقد تم استدعائي لولاية أمن طنجة وأدليت بشهادتي في قضية الوفاة، وتمت إحالة صاحب المعمل المذكور البارحة على الضابطة القضائية من أجل استجوابه، كما أننا لحد الساعة لم نتلق أي شيء ليطمئننا كعائلات ولم نتلق أي دعم نفسي أو غيره خصوصا وأن الضحايا تركوا وراءهم عائلات كانوا هم معيلوها.

إن الفاجعة في الحقيقة يتحمل مسؤوليتها العديد من القطاعات هنا بمدينة طنجة، وإننا نخشى أن تمر الفاجعة كما مرت مثيلاتها في طنجة وفي باقي المغرب الحبيب، بحيث أن التحقيقات لا تبرح مكانها ولا نرى محاسبة لأي مسؤول تسبب في الفاجعة سواء أكان المسؤول عنها الشركة المذكورة أو غيرها.

وهناك أمور أخرى تسببت كذلك في الفاجعة بحيث قبل إنشاء النفق الموجود في الطريق الوطنية رقم 1 (طريق الرباط أمام مركز الحليب)، فلا قدر الله لو أن الأمطار استمرت فقط لمدة ساعة لكان الحي بأكمله أصبح سريا وليس المصنع فقط، ولكانت الفاجعة أكبر بكثير.

بالنسبة لي أحمل المسؤولية لمن بيدهم تدبير الشأن المحلي لمدينة طنجة خصوصا لمن فوض للشركة المذكورة تدبير القطاع ولم يتابعها في ما تقوم به من أشغال. وهنا الحكومة تتحمل مسؤوليتها والناس المسؤولين عن الشركة بالدرجة الأولى.

بعدما قالوا في البداية أن الورشة سرية وروجتها الصحافة، تراجعوا عن أقوالهم وقالوا أن المصنع ليس سريا، بل يتوفر على وثائق العمل، وأن صاحب المعمل ليس لديه شيء سري، إلا أنه لا يتوفر على شروط السلامة، وهذا تتحمل مسؤوليته مفتشية الشغل التابعة لوزارة التشغيل التي تقول بدورها أن ليس لديها العدد الكافي من مفتشي الشغل حتى يغطوا جميع المصانع في المملكة.

أنا الآن لا أستطيع التعبير عن حالتنا، وأشكر كل المغاربة فالكل تعاطف معنا عبر العالم ولازلنا نتلقى اتصالات من خارج المغرب والناس يواسوننا، فالفاجعة كانت كبيرة. أما عن الحالة النفسية، فاليوم، وأنا في طريقي إلى البيت، مررت بمنزل أخي، أب الضحية، ووجدت جنازة أخرى، فحين ذهبوا لأخذ أغراض الفقيدة وفتحوا منزلها الذي كانت تكتريه مع زوجها، تجدد حزنهم وآلامهم، وصراحة لا أستطيع وصف الحالة النفسية التي وصلناها كأسرة، فالفقيدين اختطفا منا في ريعان شبابهما، فالأمر صعب جدا ولا يطاق، ولهذا لا شيء يمكنه أن يطفئ جمر الفقدان سوى محاسبة من كان سببا في الفاجعة محاسبة نزيهة.

في كلمة أخيرة أوجه رسالة شكر للشعب المغربي قاطبة الذي تعاطف معنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات المباشرة سواء داخل المغرب أو خارجه، كما نشكر الإنسانية جمعاء في كافة العالم التي تعاطفت معنا. والرسالة الثانية أوجهها للمسؤولين لأقول لهم أن هذا البلد يستحق أكثر، يستحق أن يُخدم بنزاهة ويعملوا على إيجاد الحلول للمشاكل المتراكمة في أقرب وقت لأن الأمور أصبحت لا تطاق، فأي فاجعة في البلد يمرون عليها مر الكرام وفي الأخير نسلك سبلا قانونية لا يحاسب فيها سوى الضعيف وليس المتسبب الحقيقي في الكارثة.

وصاحب المصنع كان له بالفعل جزء من المسؤولية لكنه مجبر لأنه كما يعرف العالم أن جائحة كورونا خلفت مشاكل اقتصادية كبيرة، بما فيها بلادنا، وتوقفت عدة شركات عن العمل، ورغم أن المعمل لا يتوفر على شروط الصحة والسلامة، إلا أن الناس قبلوا العمل في تلك الظروف لأنهم مجبرون وليس لديهم بديل، إذ أن عليهم أداء واجبات الكراء وباقي المصاريف الضرورية للعيش كباقي الناس في العالم الذين يتعرضون لضغوطات وإكراهات في العمل، ومنهم من يدخل المناجم تحت الأرض للبحث عن لقمة العيش، فكذلك نحن في هذه المعامل التي هي عبارة عن مناجم، نطلب من المسؤولين أن يراعوا ظروف العمل لأن البلاد تستحق أكثر ويصلحوا ما تم إفساده، لا أن يذهبوا إلى قبة البرلمان ونسمع أحدهم يلوم الآخر، فالشعب بدأ يفقد صبره.

ومرة أخرى شكرا لكل من تعاطف معنا.

المنع والقمع في الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير

عرف تخليد الذكرى العاشرة لانطلاق حركة 20 فبراير في العديد من مناطق المغرب والتي دعت لها الجبهة الاجتماعية و/ أو تنظيمات أخرى، المنع والقمع والحصار.

ففي الرباط تدخلت القوات العمومية باستخدام العنف، من أجل تفريق الوقفة وأوقفت الشرطة أحد نشطاء الحركة كما نقلت سيارة الإسعاف اثنين من المحتجين إلى المستشفى. وطوقت قوات القمع ساحة 20 فبراير (باب الأحد) بأعداد كبيرا من العناصر والحافلات وسيارات الشرطة وقوات التدخل السريع ومنعت المحتجين من ولوج الساحة بينما تدخلت بعنف المناضلين الذين تمكنوا من تجاوز الطوق الأمني والوصول إلى مكان الاحتجاج والذين بدأوا في رفع لافتات وشعارات معبرة عن المطالب التي رفعتها الحركة عند انطلاقها في فبراير 2011

وقد نتج عن التعنيف في حق المتظاهرين العديد من الاصابات نقل اثنين منم للمستشفى تعنيفهم، نور الدين حيطان وسعد عبيل، وهما ناشطين في حركة 20 فبراير وعضوين بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنهج الديمقراطي.

كما تم اعتقال الناشط الفبرايري أمين الشباري، ابن المناضل اليساري الفقيد عبد المومن الشباري، والذي تم فرض إطلاق سراحه.

وقد نددت الجبهة الاجتماعية الداعية للوقفة بالقمع التي ووجهت به الوقفة الاحتجاجية في الذكرى العاشرة لحركة 20 فبراير المجيدة والذي "يفضح خطابات الدولة المخزنية بالمغرب"، مؤكدة على أن المطالب العادلة والمشروعة التي رفعتها حركة 20 فبراير لا زالت قائمة وذات راهنية، وعلى مطلب إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ببلادنا.

ودعت كافة الجماهير المغربية إلى الالتفاف حول الجبهة الاجتماعية، وكل الهيئات الديمقراطية المناضلة، معبرة عن استمرارها في النضال ضد الفساد والاستبداد، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، ومغربي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي الدار البيضاء منعت السلطات التظاهر لتخليد ذكرى انطلاق حركة 20 فبراير، حيث شهدت ساحة ماريشال إنزالا كثيفا للقوات العمومية وفرضت طوقا مشددا عليها وأوقفت القوات العمومية الناشط والمعتقل السياسي السابق يونس بنخديم أثناء اقترابه من الساحة، واحتجزته بإحدى سيارات الشرطة لبعض الوقت قبل أن تطلق سراحه كما حاولت تفريق المتظاهرين الذين أصروا على تخلية الذكرى رغم القمع والحصار.

نفس السيناريو عرفته العديد من المدن: تطوان، خنيفرة، تازة، طنجة، زايو، الناضور... بينما تمكنت بعض المدن من تخليد الذكرى رغم الحصار والترهيب، المحمدية، الجديدة، الخميسات، ابن جرير، بنسليمان...

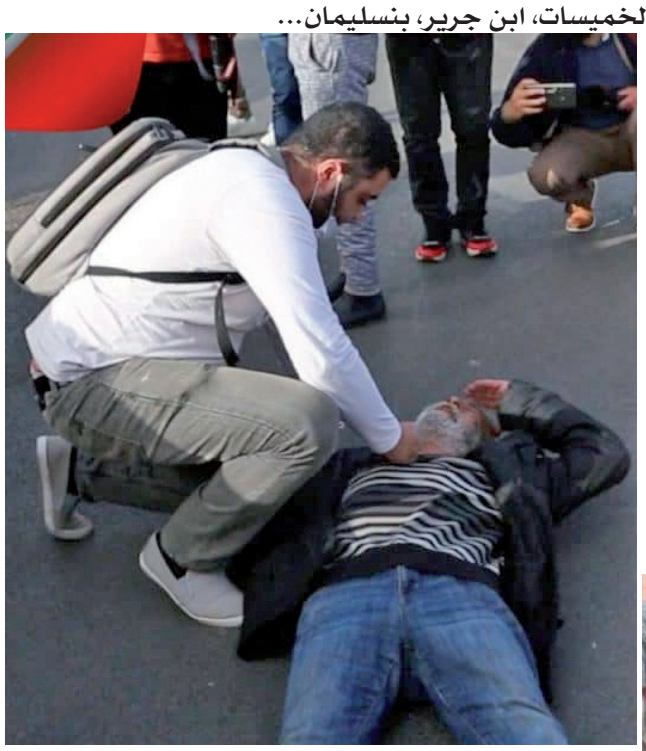

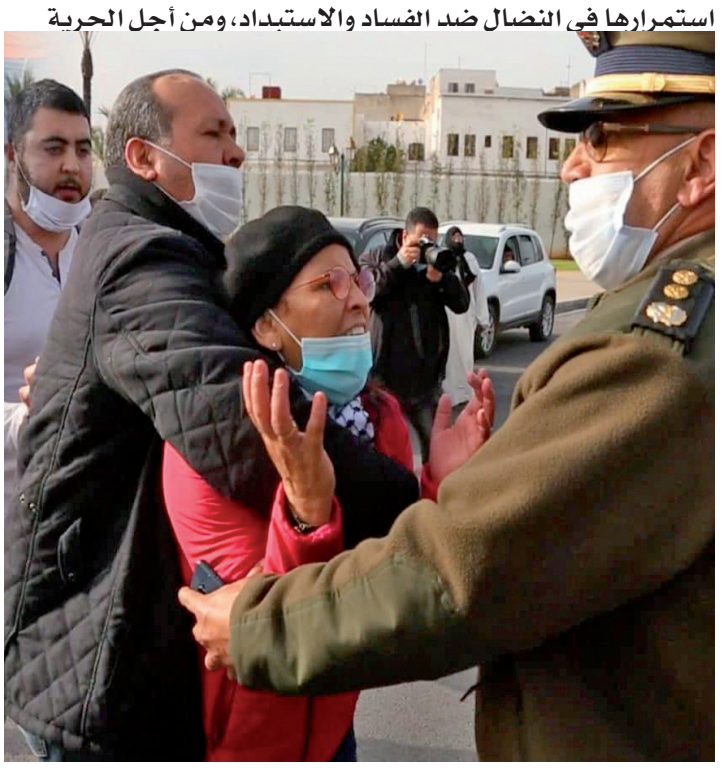

من وحي الأحداث

لا إصلاح لصندوق الضمان الاجتماعي مع تجريم العمل النقابي

التيتي الحبيب

تم تنصيب أحد الموظفين السامين على رأس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع حملة دعائية بأنه الشخص المناسب للمنصب المناسب. والحال أن جميع الحكومات المتعاقبة بعد 1956 أي منذ إعلان الاستقلال الشكلي، كلها كانت تتكلم عن إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي والنتيجة هي هذه الكارثة التي عرت عليها جائحة كورونا، اذ وجدت الطبقة العاملة نفسها عارية من دون تغطية، وهي اليوم تعاني الفقر والجوع، بينما الباطرونا لا تحاسب على عدم التصريح بالعمال والمشغلين.

إن هذا الكلام عن إصلاح صندوق الضمان الاجتماعي لن يتعدى الخطاب والكلام السائب ما لم يتحقق شرط أساسي وجوهري يتمثل في جعل الطبقة العاملة وجميع المأجورين الطرف الأساسي في تسيير ومراقبة هذا الصندوق. لكن تحقيق هذا الشرط يتطلب إنجاز ثورة في المجال النقابي. إن العمال والمستخدمين وعموما جميع الأجراء لن يستطيعوا تغيير المعادلة ما لم يتمكنوا من استعادة المركزيات النقابية كنقابات عمالية حقيقية تضمن ممارسة الحق النقابي لجميع الشغالين، وأن يصبحوا هم المتحكمون في قيادة النقابات. ومن جهة أخرى، وهذا شرط يتجاوز النقابات، وهو شرط منع الدولة من تجريم العمل النقابي بدء من إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والاعتراف الفعلي بالعمل النقابي والضرب على أيدي الباطرونات الذين يمنعونه أو يضيقون على المكاتب النقابية.

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ملك للمنخرطين فيه، ولذلك يجب أن تكون لهم الكلمة الأخيرة في تدبيره وتسيير أموره وتوزيع المستحقات وجميع المنافع التي أسس من أجلها لذوي الحقوق. وبذلك لن يستقيم إصلاح هذا الصندوق إذا لم يستعد العمل النقابي قوته، أي أن تتوسع قاعدة المنخرطين في العمل النقابي، وأن يسترجع العمال والأجراء سلطتهم ونفوذهم داخل المركزيات النقابية، وأن يشكلوا ممثلين حقيقيين لهم ينخرطون بقوة في المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي، يشرفون على أعماله وعلى مشاريعه، ولحمايته من التبذير ومن لصوص المال العام. هذا يزيد المناضلين المنحازين للطبقة العاملة إيمانا بأهمية أن تتحول الطبقة العاملة إلى طبقة مدركة لمصالحها، مدركة لدورها في حماية مصالحها، ومدركة للدور الذي يجب عليها أن تقوم به في المجتمع، ومقاومة السياسات البرجوازية العدائية بما فيها استحواذها على هذا الصندوق الاجتماعي الذي هو ملك الشعب.